



لحم الله عرقه والحمد لله حقيقه غير معتب	لحم الله عرقه والحمد لله حقيقه غير معتب	كلامه اعرفي صحيحه غير معتب
لحم الله حقيقه الحمد الله عرقه صحيحه معتب	لحم الله حقيقه الحمد اضافي صحيحه معتب	كلامه اضافي صحيحه غير معتب
لحم الله اضافي الحمد الله عرقه صحيحه غير معتب	لحم الله عرقه الحمد الله اضافي صحيحه غير معتب	كلامه اضافي صحيحه غير معتب

The image shows a single page from an ancient Arabic manuscript. The parchment is heavily aged, with a yellowish-brown hue and numerous dark stains, likely from water or oil, which have obscured much of the original text. The script is a cursive Arabic hand, possibly Maghrebi or similar. The text is arranged in horizontal lines, though the damage makes it difficult to read. There are some large, dark, irregular stains that appear to be ink or paint, possibly used for emphasis or correction. The page is framed by a dark border, and the overall appearance is one of significant wear and tear.



بسم الله الرحمن الرحيم  
 قوله الحمد لله افصح جمد الله بعد البسملة ابتداء  
 بحسب الكلام واقتران بجدت بحسب الانام فان قلت  
 حديث الاستدعاء مروي في كل من البسملة والتعبد  
 فكيف التوفيق قلت الاستدعاء في حديث البسملة  
 محمول على الخطيئة في حديث التعبد على الاضافي  
 ادعى العرف اذ في كلاهما على العرف واحد هو  
 التثنية باللسان على جمل الاختيارى نعم كان او  
 غير هذا والله علم على الاصح للذات الواجب السمع  
 بجميع الصفات الجمال وللا لانه على هذا الاجتماع  
 صار الكلام في قوة ان يكون الحمد مطلقا مختصا في  
 حق من هو مستحق بجميع الصفات الكمالات من  
 حيث كذلك فكان كدعوى النبي بربها  
 ولا يخفى لطفه **قوله** الذي ههنا الهداية قبل  
 في الكلام على الوصول الى الاصل الى الطرد وفيما

سواء الطريف والوصول الى الطوب  
 هي اذاعة الطريف الوصول الى الطوب  
 والفرق بين الطريف ان الاول ينزل الوصل  
 الى الطوب بخلاف الثاني فان الكلام على ما  
 يوصل الى الطوب ان يكون موصلا الى ما  
 يوصل فكيف الى الطوب الاول منقوض بقوله تعالى  
 واما قوله فهدناهم فاسمى الله على الهدى  
 ان لا يهدى واما الاصل بعد الوصول الى المقود  
 الثالث منقوض بقوله تعالى انك لا تهدي من  
 اجبت فان النبي صلوات الله عليه كما عشان  
 اذاعة الطريف والذى يفهم من كلام الصريح  
 في حاشية الكشف هو ان الهداية لغيره  
 بين هذين المعنيين وح يظهر اندفاع كلا التفسيرين  
 ويوقع الخلاف من اليمين ومحصل كلام المصنف  
 في تلك الحاشية ان الهداية تتبع الهدى  
 الى المقول الثاني تارة بنفسه وخودها تارة

شماره ٨٣٢  
 مؤلفه وخطه  
 مركز مطالعات و تحقیقات اسلامی  
 نسخهای خطی



**خير صعب والصلوة على من ارسل  
هدى هو بالهنداء خفيف**

الصلوة المستقيم وانه بالي نحو والله بهدي  
من يشاء الى صراط المستقيم وتارة باللام نحو  
ات هذا القلب بهدي التي هي اقوى  
فماها على استعمال الاول هو لا يصال وعلى

التأنيب اذ اذ الطوق **قوله** سوا الطريق

او سطه الذي يقضي سائله الى المطلوب البتة

وهذا كناية عن طريق المستوي والصلوة المستقيم

اذ هما متلازمان وهذا مراد من نفسه بالطريق

المستوي والصلوة المستقيم ثم المراد بها انفس

لا رعوها او خصوص ملة الاسلام والاول

اول الحصول التارة الظاهرة بالقياس الى الصبي

**قوله** وجعل لنا الطريق اما مقلد بجمل

واللام لا ارتفاع كما قيل فويل وجعل كما لا ريب

فما هو الشيء موجود في سائر ما يوق ويكفي تقديره معقول

المد على المضاف كونه طرقا والطريق ما يتوسع

في كل وجه وانه هو الذي هو في كل وجه وانه

ليس باعتماد البرهان في كل وجه وانه

الذي هو في كل وجه وانه هو الذي هو في كل وجه

الذي هو في كل وجه وانه هو الذي هو في كل وجه

الذي هو في كل وجه وانه هو الذي هو في كل وجه

فيه والاول اقرب لفظا والثاني معنى **قوله**

التوفيق هو وجوب الاسباب نحو الما

**قوله** والصلوة هي معنى الدعاء الى طلب الى

مجد وان اسند الى الله تعالى نحو دعوى معنى

الطلب وادب الرحمة بخيانا **قوله** على من ارسل

او يصح باسمه تعظيما واجلالا ولتنبها على

انه فيما ذكر من الوصف غريب لا يبادر الذهن

منه الا اليه واخار من بين الصفات هذه

الصفة لكونها مستلزما لساير الصفات الكمالية

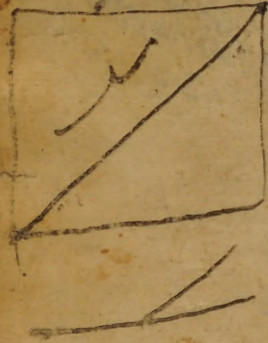
مع ما فيه من النص صريح بكونه عليه السلام مرسلا

فان الرسالة فوق النبوة فان المرسل هو النبي الذي

ارسل الله اليه وكتاب **قوله** هدى اما مفعول

لفعل ارسل ورج براد بالهدى هدى الله حتى

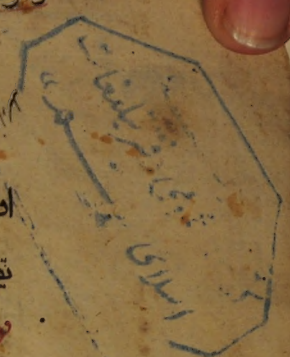
يكون فعل الفاعل المفعول المفعول به او حاله عن الفاعل



على ما هو مستحسن



ونور به الافئدة منته ذالده واجابة على



او عن القول وح فالصديق يعنى اسم الفاعل او  
يقال الخالق على ذى الحال مبالغة نحو من يدعدك  
**قوله** هو كالمصداق صديق مصدر بمعنى المفعول  
اى بان يصمدى به والجزا صفة لقوله هدى  
او يكونان حالين متساويين او من اخلين و  
يحمل الاسمين ايضا وقس على هذا **قوله** به متعلق  
بالافئدة لا بيليق فان افئدة نابه انما يابق نبا  
لديه فانه كالتلا له وح تقديم الطرف لفصل المحص  
والاشارة الى ان ملته فاسخلة لسائر الانبياء عليه  
السلام واما الافئدة بالامه عليها السلام فيقال  
انه افتداء به حفيضة او يقال المحص اضافى بالفتية  
الى سائر انبياء **قوله** وعلى الله امله اهل يدل  
الضمير اهل حق استعواله فى الاشرف والا  
هو اعم منه وال النبي عترته المصمدين عليهم  
السلام **قوله** واصحابهم الرمنون الذين

ادرك

الذين سعدوا فى مناجى الصديق بالصدق سعدوا  
فى معارج الحق بالتحقيق بعد

ادركوا صحبة النبي صلى الله عليه وآله مع الا  
**قوله** مناجى جمع النج وهو الطريف الواضح **قوله**  
الصدق الخبر والاعتقاد اذا طابق الواقع  
كان الواقع ايضا مطابقا لجملة فاعلها بين  
الطرفين فن حث انه مطابق للواقع بالكم  
بسي صدقا ومن حث انه مطابق له بالفتح  
وفد يطلق الصدق والحق على نفس الطائفة  
والطائفة ايضا **قوله** بالنصبة ومتعلق بقوله  
سعدوا اى بسبب النصبة بقره الايمان باجابه  
النبي صلى الله عليه وآله **قوله** وسعدوا ومعارج  
الحق يعنى باغوا أقصى مراتب الحق فان الصعود  
على جميع مراتب الحق يستلزم ذلك **قوله** بالتحقيق  
ظرف لغو متعلق بصعود كما مر واستقر خبره ببدء  
مخالف اى هذا الحكم من ليس بالتحقيق اى تخلف  
**قوله** وبعد هو من الغايا ولها حالات ثلث الاله

الافئدة منته ذالده واجابة على







لمن اراد ان يتذكر من ذوى الافهام سماء الاله الخلق  
بالاكرام سمي حبه الله عليه التحية والسلام لان الله من التوفيق قوام ومن التأييد

عصام وعلى الله التكلل  
<sup>الاستغناء عن غيره</sup> <sup>الاستغناء عن غيره</sup> <sup>الاستغناء عن غيره</sup>  
<sup>منه</sup> <sup>منه</sup> <sup>منه</sup>

اي تفهم الخبر بآه او تفهمه للغير والالتعلم  
والثاق للعلم **قوله** من ذوى الافهام بفتح الهاء  
جمع فهم والظفر اما في موضع الحال فاعلى يذكرا  
متعلق بآه اي تفهمه للغير معنى الاخذ او التعلم اي  
يتذكر اخذ او متعلما من ذوى الافهام فهذه ايضا

بجمل الوجهين **قوله** سماء السمي بمعنى المثل يقال  
هاتين اي مثلات واصل سماء الاسماء احد فلا  
في اللفظ لكنه مراد وما زائدة او موصولة او موصولة

وهذا اصله ثم اسعمل فيها خصوصا وفي ما بعد  
ثلاثة اوجه **قوله** الخفي الشفيق **قوله** الخفي  
اللائق **قوله** قوام اي ما يتقو به امر **قوله** التأييد

اي التقوية من الاله بمعنى القوة **قوله** عصام اي  
ما يحفظ به امر من ذلك **قوله** وعلى الله قد ام الظرف هنا

الاعتماد لقصد الحصر في قول خبير او عاين السج **قوله**  
التوكل هو التمسك بالحق والانتفاع عن الخلق

بهيته على احد الازمنة كلمة وبدونها اسم ولا فائدة ايضا

**قوله** بهيته بان يكون بجته **قوله** الصفة  
التركيبية في مادة موضوعه متصرف فيها  
فهم واحد من الازمنة الثلاثة مثلا هيبة  
نصر هي مركبة من ثلثة احرف مفتوحة  
مواصلة **قوله** تحققت في الزمان الماضي لكن  
بشرط ان يكون تحققتا في ضمن مادة موضوعه  
متصرف فيها فلا يرد النقص بخوجسق ويجز

**قوله** كلمة في اصطلاح النطفيين وفي عرف النحاة  
فعل **قوله** والآي وان لم يسقط في الدلالة فاداه  
في عرف النطفيين وفي عرف النحاة **قوله** وايضا مفعول

مطلق لفعل محذوف **قوله** اي الض ايضا اي جمع  
رجوعا وفيه اشارة الى ان هذا القسم ايضا  
لما في المفرد لا للاسم وفيه بحث لا بد من فاضلي

ان يكون الفعل والحرف اذا كانا متعدي المعنى وا  
ظهير في العلم المتواطي والمشكل مع اثمهم لا يتقوا



ان اتحاد معناه في شخصه وضعاء لم يبد منه متواطىء تساوت افراده

ومشكك ان تفاوت افراده بالكتابة او اللفظة

في قوله ان تفاوت افراده بالكتابة او اللفظة

هذه الاسامي بل في تحريف في موضعه ان معنيها لا ينطبق بالكتابة والجزئية تأمل في **قوله** ان اتحاد

الاسماء كاسماء الاشارة على راي المصلاحي

علا هذا كلام وهو ان المراد باللفظ في هذه النظم

اما الموضوع له تحفيضا او تأجيلا لمسجل فيه اللفظ

سواء كان وضع اللفظ له تحفيضا او تأجيلا فلا في الاول

لا يقع عند الحفظة والجاز من اقسام المتكثرة العن

وعلى الثاني قد خلجوا اسماء الاشارة على هذا الوجه

في اسم المتكثرة المعنى ويخرج عن متحد العن فلا

حاجة في اخرجهما الى التقييد بقوله وضعاء

**قوله** ان تساوت افراده اي يكون صديق هذا المعنى

كما هو الافراد على التسوية **قوله** ان تفاوت افراده

على ذلك

ان يكون

يكون

وان كثرة فاك وضع لكل قسم كوا لا فان اشهر في الثاني

في قوله ان كثرة فاك وضع لكل قسم كوا لا فان اشهر في الثاني

يكون صديق هذا المفهوم على بعض افراده مقدما

على بعض اخر بالعلبة او يكون صديقه على بعض

اولى وانسب من صديقه على بعض اخر وغرضه

بقوله ان تفاوتت بالكتابة او اللفظة شيلا فان

التشكيك لا ينحصر فيهما بل يكون بالزيادة و

النقصان او بالاشارة والضعف **قوله** وان كثرة اي اللفظ

ان كثرة معناه السجل فلا يتخلوا اما ان تكون موضوعا

لكل واحد من تلك المعاني ابتداء بوضع على حدة او لا

يكون كذلك والاولى هي مشتركا كالعين الباصرة

والذهب والذات وعلى الثاني فلا محالة ان يكون

اللفظ موضوعا للواحد من تلك المعاني اذ الفرق قسم

من اللفظ الموضوع ثم انه اسجل في معنى **قوله** فان

اشهر في هذا المعنى الثاني وترك استعماله في المعنى

الاول بحيث يتبادر منه الثاني اذا اطلق مجرّدا

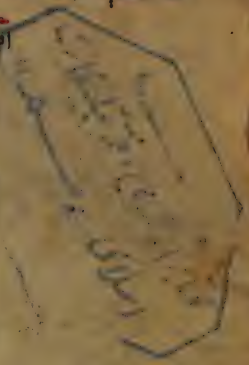
عن الفرمان فهذا في نفسه متولدا ولم يشهر في الثاني

عن الفرمان فهذا في نفسه متولدا ولم يشهر في الثاني

عن الفرمان فهذا في نفسه متولدا ولم يشهر في الثاني



فمنقول ينسب الى النافذ في الاخص فيه ويجاز **فصل** المعقولات  
 اوسع فرض صدقه على كثيرين يخرج في ذلك



ولم يجر الاول بل يستعمل تارة في الاول واخرى في  
 الثاني فان اسعمل في الاول اى اللغة الموضوع له  
 نسبة اللفظ حقيقته وان اسعمل في الثاني الذى  
 هو غير الموضوع له يسمى مجازا ثم اعلم ان النقول  
 لا بد من نافلة من المعنى الاول والقول عنه الى  
 المعنى الثاني النقول اليه فهذه النافلة اما اهل الشرع  
 واهل العرف العام ادا هو عرف واصطلاح خاص  
 كالخوف مثلا فعلى الاول يسمى منقولا لا شرعا وعلى الثاني  
 عرفيا وعلى الثالث اصطلاحيا وعلى هذا اشار بقوله  
 ينسب الى النافذ **قوله** اختص المفهوم اى ما حصل  
 عند العقل اعلم ان ما يستفاد من اللفظ باعتبار انه فهم  
 منه فهو ما وباعتبار انه قصد منه يسمى معنى  
 وباعتبارات اللفظ والعلمية يسمى مدلول **قوله** فرض  
 صدقه الفرض هنا بمعنى مجوز العقل لا التقدير  
 فانه لا يستعمل تقدير صدق الجزئى على كثيرين **قوله**

امتنعت افراده اذ امتنع واحد او وجد الواحد فقط مع امكان الغير اذ امتنع  
 او اكثر مع الشاهى او عدمه وكلبيان ان تارة ما كلفا متباينان

امتنعت افراده كشرهك البارى **قوله** او امتنع  
 اى لم يمنع افراده في الخارج فثبت الواجب والمكن  
 الخاص كليهما **قوله** ولم يوجد كالعقلاء **قوله** او وجد  
 لواحد مع امكان الغير كالشمس وامتناعه  
 كمنهول وجوب الوجود **قوله** او اكثر مع الشاهى كالواحد  
 السبع الشبان **قوله** او عدمه كعلومات البارى عز  
 اسمه وكنفس الناطقة على مذهب الحكماء **قوله** فتابنا  
 اى كل كليتين لا بد ان يتحقق بينهما احدى نسب  
 الاربع الشبان اكله والنسب اى والعموم المطلق و  
 الجوم من وجه وذلك لانهما اما ان لا يصدق  
 شئ منهما على شئ من افراد الاخر او يصدق فعلى  
 الاول فهما متباينان كالانسان والحجر **قوله** فتابنا  
 بينهما فاما ان لا يكون صدق كل من جانب اصلا او يكون  
 فعلى الاول فهما اعم واخص من وجه كالحجوات  
 والابيض وعلى الثاني فهما اعم واخص مطلقا كالحيوان  
 والناطق **قوله**

والكليات ان تارة متباينان

على الثاني فاما ان يكون النسب اكله  
 من الجانبين او من جانب واحد  
 الاول فهما متساويان كالانسان  
 والناطق **قوله**



والا فان تضادنا كلبان الجانبين فتساويان ونقضها كذلك

جانب فقط فاعم واخص مطلقا

والانسان فرج المساوي الى موجبتين كلبتين

كل نحو انسان ناطق وكل ناطق انسان فرج اللبائين

الى صاليتين كلبتين نحو لاشئ من الانسان بحجر

ولاشئ من الحجر انسانا وجميع العموم والمخصوص مطلقا

الى موجبة كلية موضوعها الاخص ونحو لها الا

ع وسالبة جزئية موضوعها الاعم ونحوها

الاخص نحو كل انسان حيوان وبعض حيوان

واللصوص ليس ياشقا وجميع العموم من وجه الى جهة

جزئية وساليتين جزئيتين نحو بعض الحيوان

ايض وبعض حيوان ليس ياشق وايض وبعض الاخص

ليس حيوان **قوله** ولتنقضا هما يعني ان تنقض

المساويين ايضا متساويان او كذا

صدق عليه احد النقيضين صدق عليه

نقيض الآخر اذ لو صدق احد هما يدون

الآخر لصدق مع غير الآخر ضرورة استقالة

نقضا

ونقضها هما بالعكس مطلقا ولا تنقض

ارتفاع النقيضين فيصدق عن الآخر بدون عن

الاول لاقتناع اجتماع النقيضين فهذا هو فرج المساويين

الغير متلازم لصدق الانسان على شئ ولم يصدق

عليه ولا ناطق لصدق عليه الناطق فيصدق الناطق

هنا بدون الانسان هذا خلق **قوله** ونقضها هما

بالعكس اي نقض الاعم والاخص مطلقا اعم واخص

مطلقا لكن بعكس الغير فنقيض الاعم اخص فنقيض

الاخص اعم يعني كل ما صدق عليه نقض الاعم صدق

نقض الاخص وليس كل ما صدق عليه نقض الاخص

صدق عليه فنقيض الاعم اما الاول فلا لوصدق فنقيض

الاعم على شئ بدون فنقيض الاخص لصدق مع غير

الاخص فيصدق عن الاخص بدون عليه الا

ع هذا خلق فلا لوصدق الا حيوان على شئ بدون

الانسان لصدق عليه الانسان ويمتنع هذا لصدق

صدق الحيوان لاسيما الاجتماع النقيضين فيصدق



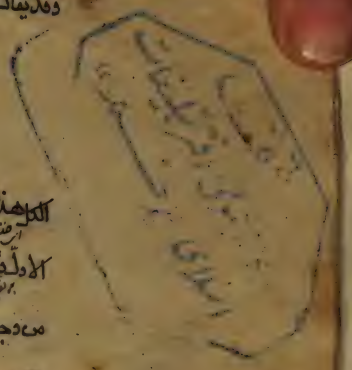
الانسان يدور الحيوان واما الثاني فلانه بعد ما  
ثبت ان كل نقبض الاعم نقبض الاخص فلو كان كل  
نقبض الاخص نقبض الاعم لكان التقبضات متساوية  
فيما بين فلو كان نقبضا هما وهما العنات متساوية كما  
هو وقد كانت العنات اعم واخص مطلقا هذا خلف **قوله**  
والاثنان وجه اي وان لم يتساوا كما هما من جهة  
نيت ولا من جانب واحد من وجه **قوله** تباين جزئي  
والتي تباين الجزئي كذا هو صدق كل من كطين بدو  
الاخر في الجمل فان صدقا معا ايضا كان بينهما عموم  
من وجه وان لم يتساوا معا اصلا كان بينهما تباين  
كل التباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم من وجه  
وفي ضمن التباين الكلي ايضا ثم ان الامر بين الذين  
بينهما عموم من وجه قد يكون بين تنقيهاما ايضا عموم  
من وجه كالحيوان والابيض فان بين تنقيها  
وهما الحيوان والابيض ايضا عموم من وجه وقد

يكون

يكون بين تنقيها تباين كلي كالحيوان والانسان فان  
بينهما عموم من وجه وبين تنقيها وهما الحيوان  
والانسان مباينة كلية فلذلك قالوا ان بين نقبض الاعم  
والاخص من وجه تباين جزئي لا عموم من وجه  
فقط ولا النباتين **الكلام فقط قوله** كالنباتين اي كما  
ان بين نقبض الاعم والاخص من وجه مباينة جزئية  
كذلك بين نقبض النباتين تباين جزئي فانه  
لا صدق كل من العيين مع نقبض الاخر صدق كل من  
التقبضات مع عين الاخر فصدق كل من التقبضات  
بدون الاخر في الجمل وهو النباتين الجزئي شرارة  
قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالوجود والمعدوم  
فان بين تنقيها وهما الوجود والمعدوم ايضا تباين  
كلي وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كالانسان والحي  
فان بين تنقيها وهما الانسان والاشجار عموم من وجه  
فلذلك قالوا ان بين تنقيها مباينة جزئية حتى يقع في

فان بين نقبض الاعم والاخص من وجه مباينة جزئية





الكل هذا واعلم ان المداخلة لبعض المناسبات لوجه  
 الاول فبعد الاختصار فباسم على بعض الامم والاف  
 من وجهه والثاني ان تصور المناسبات الجرف مع  
 ان يخرج عن خصوصية موقوف على تصور وفيه  
 الذين هما العموم والمناسبات الكلية فذكر في  
 كليهما لانهما في ذكره **قوله** وهذا الجرف الى الاخر يعني  
 ان لفظ الجرف كان يطلق على الفهم الذي يمنع ان يحدد  
 صاف على كثر من كذا لا يطلق على الاخضر من شئ  
 على الاول فبعد بعد الحقيقه وعلى الثاني انعم بالعموم  
 ولا ذكر الجرف حقيقه فهو مندرج تحت مفهوم عام  
 واقل المفهوم والشئ والامر ولا عكس اذ الجرف هو الشئ  
 قد يكون كلياً كالانسان بالنسبة الى الجمادات والاشياء  
 تحمل **قوله** وهوام على جواب سؤال مذكور سابقاً  
 بقوله الاخضر على ما علم سابقاً هو الكل الذي يصدق  
 عليه كل اخضر واكباد لا يصدق عليه هو على ذلك

لا خلاف في الجرف بالانفصال

والكل ما ليس الا بالاحسن هو الموقوف على الكثرة المناسبات فحجب ما هو فان كان  
 عن الماهية وعن بعض الاشياء كما هو الجواب عنها وعن الكثرة في المناسبات والامم بعد المناسبات

الاخر كذلك والجرف الإضافي لا يلزم ان يكون كلياً  
 بل قد يكون جزءاً حقيقياً فبعض الجرف الإضافي  
 بالاخضر وهذا المعنى تفسير بالاخضر فاجاب بقوله  
 وهوام اي الاخضر المذكور ههنا اي من الاخضر  
 المعوم اشارة منه بعمق ان الجرف بهذا المعنى اعم من  
 الجرف الحقيقه فبمعيار النسبة التي اوردنا هذه من  
 فوائد بعض مشايخنا طاب الله تراه **قوله** والكل ما  
 ليس اي الكليات التي لها افراد يجب نسبها  
 في الذهب الى الخارج منحصراً في خمسة افرع واما  
 الكليات الخمسة التي لا يصدق لها اخرج ولا ذهنا  
 فلا يصدق بالبحث عنها عرض بعينه ثم الكل اذ نسب  
 الى افراد الحقيقه في نفس الامر فاما ان يكون غير  
 حقيقه فذلك الافراد وهو النوع او جزء حقيقه فان كان  
 تمام التشابه بين شئ منها وبين بعض الآخر فهو  
 الجنس والافراد الفصل في بيان التثنية والاشياء

الاخر



وهو القول على الكثرة المنفعة الحسية في جواب ما هو وقد يقال

اذا وجدنا انها دلت على العرفي فاما ان يختص بانواع  
حقيقة واحدة لا يختص فالأدلة هو الخاصة والثاني  
هو المرض العام فهذا دليل الحضا والكتاب في الحجة **قوله**  
في جواب ثمة القول اي الجواب **قوله** في جواب ما هو ما  
هو سؤال عن تمام الحقيقة فانه انحصر في السؤال على  
ذوات واحدة كانت السؤال عن تمام الماهية الحقيقية  
فيجب التمعن في الجواب ان كانت المذكور او استحصيا او الحد  
التمام ان كانت المذكور حقيقة كلية وان جمع في السؤال  
بين امور كانت السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك  
الامور ثمة تلك الامور ان كانت متفقة الحقيقة كانت  
السؤال عنها تمام الحقيقة المنفعة العامة في تلك الامور فيجب  
التمتع ايضا في الجواب وان كانت متخلفة الحقيقة كانت  
السؤال عنها تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المتخلفة  
وقد عرفت ان تمام حقيقة الذاتى المشترك بين الحقائق  
المتخلفة هو الجنس فيجب الجنس في الجواب فالجنس

لا بد

على الماهية القول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ويختص باسم الانسان

كما اكد بالمصنف

لا بد ان يقع جوابا عن الماهية وعن بعض الحقائق  
المتخلفة لها المشتركة ايها في ذلك الجنس فان كان  
مع ذلك جوابا عن الماهية وعن كل واحد من الماهيات  
المتخلفة المشتركة لها في ذلك الجنس قريب كالحيوان  
حيث يقع جوابا بالسؤال عن الانسان وعن كل ما يشابهه  
في الماهية الحيوانية وان لم يقع جوابا بالسؤال عن الما  
هية وعن كل ما يشابهه في ذلك الجنس فيجب كذا  
الجسم حيث يقع جوابا عن السؤال **قوله** بالانسان والجسم  
ولا يقع جوابا عن السؤال بالانسان والجسم **قوله** مثلا  
يقول **قوله** على الماهية هي القول في جواب ما هو فلا يكون  
الكتاب الاجز ثمة لا يقال له لا عرضا **قوله** بالانسان والصفة  
كادوى مثلا خراجها فالانواع الاضافي وانما يكون  
اما جنسا مطلقا مندرجا تحت جنس كالانسان تحت الحيوان  
واما جنسا مندرجا تحت جنس آخر كالحيوان تحت الجسم  
الثاني ففي الأول يتصادق النوع الحقيق والاضافي وفي

الشخص

الشخص



الثاني يوجد الاضافى بدون الحقيقى ويجوز ان يضاف  
نصف الحقيقى بدون الاضافى فيما اذا كانت النوع  
مبطل الاجزاء له حتى يكون له صفا وقد مثل بالقطعة  
وفيه مناشئة بالجملة النسبة بينها هي العموم من  
وجه **قولهم** والنقطة النقطة طرف الخط والمخطوط  
السطح والسطح طرف الجسم فالسطح غير منقسم في الحق  
والخط غير منقسم في الغرض والعقود والنقطة غير  
منقسم في القول والعرض والعقود غير لا يقبل الضمة  
اصلا واذ لم يقبل الضمة اصلا لم يكن لها جزء فلا يكون  
لها جنس وفيه نظر فان هذا يدل على ان الاجزاء لها  
في الخارج والجنس ليس جزءا خارجيا بل هو من الا  
جزاء العقلية فجاز ان يكون للنقطة جزء عقلى وهو  
جنس لها وان لم يكن لها جزء في الخارج **قولهم** متصاعدة

بان يكون الترقى من خارج الى عام وذلك لان  
نوع النوع يكون اخص من النوع وهكذا الى ان ينتهي

حسنی

حسن الحاضر  
حسن المظفر

جنس الجنس يكون اسم من الجنس وهكذا الجنس  
الجنس له قوة وهو العالى جنس الجنس كالجزء  
**قوله** متنازلاً باب يكون التنزل عام الى خاص  
وذلك لان فرع النوع يكون اخص من النوع وهكذا الى  
ان ينتهى الى فرع النوع تحته وهو السافل ونوع الا  
نوع كالناس **قوله** وما بينهما متوسطات اى بين  
العالى والسافل فى سلسلتى الانواع والجناس قسم  
توسطات فابن الجنس العالى والجنس السافل أيضاً  
توسطه وما بين جميع العالى والنوع السافل انواع  
توسطه هذا ان يرجع التقبيل الى مجزئ العالى والسافل  
عاد الى الجنس العالى النوع السافل المذكورين صحيحاً كما  
يقول ان ما بين الجنس العالى والنوع السافل متوسطات

ونوع متوسطة معاك الجسم النامي ثم اعلم ان المصلح  
يعرض الى الجنس الفرد والنوع المفرد اما لا الكلام فما

[illegible]



تربت والفرد ليس واخلاق في سلسلة الترتيب واما  
 لعدم تيقن وجوبها **قول** اى شئ اعلم ان الكلة  
 اى شئ موضوع لطلب بها ما يميز الشئ عما يشابه  
 فيها اضيف اليه هذه الكلة مثلا اذا بصرت سحبا مبيدا  
 وتيقنت انه حيوان <sup>او كذا</sup> كان قد دوت في انك هو انسان  
 او فوس او غيرها تقول اى حيوان هذا <sup>او كذا</sup> انما يخص  
 ويميزه عن منسار كانه في الجوابية اذا عرفت هذا  
 فنقول اذا قلنا الانسان اى شئ هو في ذاته كان المطلوب  
 ذاتيا من ذاتيات الانسان <sup>او كذا</sup> يميزه شئ اذكر في التبعة  
 ففتح ان يجاب بان حيوان ناطق كما فتح ان يجاب بان  
 ناطق فيلزم صحة وقوع الحد في جواب اى شئ واما  
 ما من ان لا يكون تعريف الفصل ما انفصله عن الحد  
 هذا ما استشكل الامام الرازي في هذا المقام واجاب  
 صاحب الحاشيات بان معنى اى وان كانت بحسب اللغة  
 طلب المميز مطلقا لكن ارباب العقول اصطلاحوا على ان

ما كان في الجوابية من غير ان يكون في الجوابية

الطلب ميمز لا يكون مقولا في جواب ما هو وبهذا يخرج  
 الحد والجنس ايضا ولتحقق الطوسي رحمه الله ههنا مسلك  
 آخر قد واقتن وهو ان الانسان عن الفصل الا بعد ان  
 نعلم ان للشئ جنسا سابقا بناء على ان ما لا جنس له لا فصل  
 له واذا علمنا الشئ بالجنس فطلب ما يميزه عن المشا  
 ركات في ذلك الجنس فنقول الانسان اى حيوان هو  
 في ذاته ففريقين الجواب بالناطق لا يميزه عن شئ في النهر  
 كناية عن الجنس للعدم الذي يطلب ما يميزه عن مشا  
 ركات في ذلك الجنس وحي يندفع الاشكال بهذا  
 فبصره **قول** ففريق كالتعلق بالنسبة الى الانسان حيث  
 يميزه عن المشاركات في جنس القريب وهو الحيوان **قول**  
 فبعد كالحساس بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن  
 المشاركات في جنس البعيد وهو الجسم النامي **قول** واذا  
 نسبنا آخر الفصل له نسبة الى الالهية التي هو فضل  
 لها ونسبة الى الجنس الذي يميز الالهية عنه من بين



والقوم للعالم مفهوم للسان فلا يعكس

اذا انه فهو الاعتبار الاول يسمى مقوما لا جزءا من الجنس  
لا اضافة وحصل لها بالاعتبار الثاني يسمى مقوما لا  
بأنفصالها الى هذا الجنس وجودا يحصل قسمها بعد ما يحصل  
قسمها آخر كما ترى في تقسيم الجيوب الى الجيوب الناطقة  
والجيوب الغيبة **قوله** والقوم للعالم اللاحق  
لاستقلاله اي كل فصل مقوم للعالم فهو فصل مقوم  
للسان لان القوم للعالم جزء للعالم والعالم جزء للسان  
وجزء الجزء جزء فقوم العالم جزء للسان ثم انما يعبر السافل  
عن كل ما يعبر للعالم عنه فيكون جزءا مما له وهو معنى  
القوم واعلم ان المراد بالعالم ههنا كل جنس او نوع يكون  
فوق آخر سواء كان فوقه آخر او لم يكن ولكن المراد باللسان  
كل جنس او نوع يكون تحت آخر سواء كان تحت آخر او لم  
يكن حتى ان الجنس للتوسط عللا بالنسبة الى ما تحت  
وسان بالانسية الى ما فوقه **قوله** ولا يعكس اي كل ما يعبر  
ان ليس كل مقوم للسان مقوما للعالم فاما الناطق  
فمثل ما ذكرنا من ان السافل لا يمكن ان يكون مقوما للسان  
فان كان المقوم للسان مقوما للعالم لكان المقوم للسان مقوما  
للعالم وهو غير ممكن

والقسم بالعكس الرابع الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط  
للمسأل العرف العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكان متعنا انك لا تعرف شيئا منها

مقوم للسان الذي هو الانساب وليس مقوما للعالم  
الذي هو الجيوب **قوله** والقسم بالعكس اي كل مقوم  
للسان يقسم للعالم لا عكس اي كل ما لا يقسم للسان  
اللسان يقسم من العالم فكل فصل يحصل للسان فاما مقوم  
للعالم فليس يقسم لان المقسم قسم القسم قسم واما الثاني فلا يقسم  
فلا يقسم للعالم الذي هو الجسم النامي ليس مقوما للسان  
الذي هو الجيوب **قوله** وهو الخارج اي الكل الخارج  
فان المقسم يقسم في جميع مفهومات الانساب واعلم ان الى  
تقسم الخاصة شاملة لجميع افرادها هي خاصة كل ما  
بالفعل لقوت للانساب والى غير شاملة لجميع افرادها كالكل  
بالفعل للانساب **قوله** حقيقة واحدة نوعية او جنسية  
لانها خاصة النوع والثاني خاصة الجنس فالماشي  
خاصة للجيوب وعرف عام للانساب فانهم **قوله** وعلى غيرها  
كالماشي فبالفعل حقيقة للانساب وعلى غيرها من الحقايق  
الجبونية **قوله** وكلها اي كل من الخاصة والعرف العام

مقوم للسان الذي هو الانساب وليس مقوما للعالم

الذي هو الجيوب



فلازم بالنظر الى ماهية الوجود بين بلزم تصور من تصور اللزوم ومن  
تصوره الخزم بالنزوم وعبر بين مجلاته

وبالحال الكلي الذي هو عرض الزيادة اما اللازم واما مفاد  
اللازم اما ان يستحيل انكاره من معروضه والا فالا  
هو لا ذلك الثاني هو الثاني ثم اللازم ينقسم قسمين  
احدهما ان لا لازم الشيء اما ان لا ينظر الى نفس  
الشيء ماهية مع قطع النظر عن خصوص وجوده في الخارج  
اذ في الذهب ذلك بان يكون هذا الشيء حيث امكن  
بحقق الذهب اذ في الخارج كان هذا اللازم ثابتا له  
واما اللازم له بالنظر الى وجوده اى الى خصوص وجوده  
الخارجي او الداخلي فهذا القسم بالحقيقة قسمان فاقسم  
اللازم بهذه القسم ثلاثة لان الماهية كروية لا بد  
ولان الوجود الذي يكون حقيقة الانسان كذا وهذا  
القسم ينقسم ثانيا ايضا والثاني ان اللازم اما يتبع او غير  
البيت له معنيان احدهما اللازم الذي بلزم تصور من  
تصور اللزوم كما بلزم تصور البصر من تصور العي وهذا  
البيت بالمعنى الاخص وح فغير البيت هو اللازم الذي

اللازم الوجودي الخارجى كما هو المذكور

مقتولا

يقال

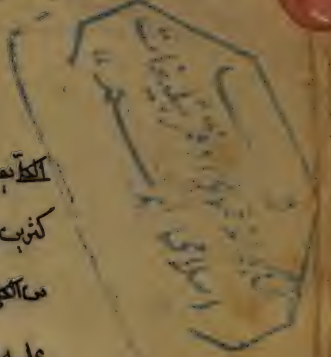
والا فغير صفاته بلزم ان لا يسر عن اذ بطوره خاتمه مفهوم الكلى حتى يطبقا

لا بلزم من تصور من تصور اللزوم كالكاتب بالقوة  
للانسان الثاني من معنى البيت وهو اللازم الذي  
بلزم من تصور اللزوم والنسبة بينهما الخزم بالنزوم  
كروية الاربعه فان العقل بعد تصور الاربعه  
والى وجبة ايضا يحكم بما يات ونسبة الزوجية  
التي يحكم بها ما يات كقولك الزوجية لانها اول ذلك  
بق له البيت بالمعنى الاخر وح فغير البيت هو اللازم  
الذي لا بلزم من تصور مع تصور اللزوم والنسبة  
بينهما الخزم بالنزوم كالحديث للعام فهذا القسم الثاني  
في الحقيقة ينقسم الى اثنى القسمين الحاصلين على  
كل تقدير وانما قسميات البيت وغير البيت **قوله** والاى  
وان لم يمنع انكاره ففرض مفارقة **قوله** يدوم كحركة الفلك  
فانها دائمة للفلك وان لم يمنع انكاره عنه بالنظر الى  
ثباته **قوله** يسر عن كحركة الخيل وصفة الرجل **قوله** ويطوره  
كالاشياء **قوله** مفهوم الكلى اى ما يطلق عليه لفظا

مع تصور

مع





الكل بمعنى المفهوم الذي لا يمنع ومن صدق على  
 كثير يسمى كليا طبيعيا منطقيا لان النطق بقصد  
 من الكل هذا المعنى **قوله** ومعرفة اي ما يصدق  
 عليه هذا المفهوم كالانسان والحيوان من كليا طبيعيا  
 لوجوده في الطابع بمعنى في الخارج على سبيل المجموع  
 المركب من هذا العارض والمعرض كالانسان والكل  
 الحيوان الكل يسمى كليا عقليا اذ لا وجود له الا في العقل  
**قوله** وكذا لانواع يعني كما ان الكل يكون منطقيا وطبيعيا  
 وعقليا كذلك الانواع بمعنى الجنس والنوع والخاصة  
 والفضاء العرض العام يجري في كل منها هذا الاعتبار  
 الشا من هذا المفهوم النوع اعني الكل للمقوله على كثير  
 متفاني بالحقبة في جواب ما هو شئ من نوعا منطقيا  
 ومعرضه كالانسان والفرس نوعا طبيعيا ومجموع  
 لعارض والمعرض كالانسان النوعي نوعا عقليا وعلى  
 هذا نفس الباقي بل الاعتبار ان الشا من يجري في الجنس

ايضا فاننا قلنا ان هذا جنس في مفهوم الجنس اعني لا يمنع  
 ومن صدق على كثير يسمى كليا طبيعيا منطقيا ومعرضه  
 اعني لا يمنع من شئ طبيعيا ومجموع العارض والمعرض  
 اعني هذا الجنس شئ من شئ اعني **قوله** والحق وجود

الطبيعى بمعنى وجودا شيا صا لا يمنع من شئ كذا ان  
 النطق بمفهومه في الخارج فان الطبيعة فانها تنقسم  
 في المقوله ولذا كانت من المقولات الثمانية وكذا في  
 الكل المتفاني موجود في لان انتفاء الجزء يستلزم  
 الكمال انما يستلزم التمام في ان الطبيعة كالانسان من حيث  
 هو انسان الذي بمعرضه الكلية في العقل هو موجود  
 جود في الخارج بجموده افراده لا باللبس للوجود فيه  
 الا الافراد والادرك مذهب جمهور الحكماء والثاني مذهب  
 بعض المتأخرين منهم الصواب الحق هو الثاني وقالوا  
 لا توجد في الكل في الخارج في نفس افراده لزم انتفاء الشا  
 الواحد بالصفه المتشابهة ووجود الشا الواحد في الامكنة

منه ان يكون له وجودا عقليا

منه ان يكون له وجودا عقليا



فصل معرف الشيء ما يتا عليه لافادة تصويره ودفتره ان يكون مساويا واجلي  
فلا يقع بالام والافضل والمساوي معرفة والاخف والاعرف

التمثلة وح فغنى وجود الطبع هو انفراد  
موجودة وفيه تأمل وتحقق الحق في حاشي التجريد  
**قوله** معرف الشيء بعد الفراغ عن بيان ما يتك  
منه المقترن في البحث عنه وقد علمت ان  
المقصد بالذات في هذا الفن هو البحث عنه وفي  
الحقيقة وعرف بان ما جعل على الشيء احدى المعرف ليقصد  
تصور هذا الشيء اياك كنه اوجهه بمنازع من جميع  
ما عداه ولهذا لم يجر ان يكون اعم لان الام لا يقيد  
شيئا منها كالحيوان في تعريف الانسان فان الحيوان  
ليس كنه الانسان لان حقيقة الانسان حيوان  
مع الناطق وايضا لا يعم الانسان عن جميع ما عداه  
لان بعض الحيوان هو الفرس وكذا الخالف الاعم  
وجه فاما الاخف اعني مطلقا فهو ذات جاز ان  
يقيد تصور تصور هذا الام بالكنه اوجهه بمنازع  
عن ما عداه ولا ان تصور الانسان بالحيوان فالتف

بالفصل الاعرف فان كان مع الجنس القريب قام والا فلا  
حد وبالمخاصة رسم

فقد تصورت في ضمن الحيوان باحد الوجهين  
لكن كانت الاخف قبل وجودها في المقادير في النظر  
وشان التعريف ان يكون اعرف من المفرد اجزاء ان يكون  
اخف اياه وقد علم ان تعريف المفرد ما جعل على الشيء  
انه لا يجوز ان يكون ميانا للمفرد فيجب ان يكون  
مساويا له في الصلة ثم ينبغي ان يكون المفرد اعرف  
من المفرد فظلا العقل لانه معلوم موصول الى تصور  
مجهول هو المفرد لا اخف ولا مشاياله في الحقائق والظهور  
**قوله** بالفصل القريب حد التعريف لا بد ان يشتمل على  
امر يخص المفرد ويساويه بناء على ما سبق من اشتراط المسا  
وات فخذ الامرات ان كانت ذاتيات كانت فضلا قريبا وان  
كانت عرضيات كانت خاصة لا محالة فعلى الاول المفرد ينبغي  
حداد على الثاني ينبغي سماع كل منهما ان اشتمل على الجنس  
القريب سمى حدا تاما وسمي تاما ما لم يشتمل على الجنس  
القريب سمى حدا شاملا على الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس



البعيد اذ كان هناك فصل قريب ومعه اذ خاصته  
فيتم هذا ناقصا وسمنا ناقصا هذا لخطا الكلام وفيه  
ايجاز كثيرة لا يسعها المقام **قوله** ولم يعتبر بها بالعرف  
العام فالعرف من التعريف اما الاطلاق على كنه العرف  
او امتياز عن جميع ما عداه والعرف العام لا يفيد شيئا  
منها فانه لم يعتبر به في مقام التعريف والظاهر ان  
غيره من ذلك انه لا يعتبر به اذ اما التعريف فيكون  
امورا واحدا منها عرف عام للعرف ذلك المجموع بخصه  
كتعريف الانسان بما يشبهه القامة وتعرف الخفاش  
بالظا بالورد فهو تعريف بخاصة مركبة يعتبر عندها  
كما صرح به بعض المتأخرين **قوله** وقد اوجب في الناقص  
اشارة الى ما اجازته المتقدم حيث حققوا انه يجوز  
التعريف بالذات الام كتعريف الانسان بالحيوان فيكون  
حالا ناقصا والعرف العام كتعريفه بالماشي فيكون  
رسا ناقصا بل يجوز في التعريف بالعرفي الاخص ايضا

ضمهم

نجا

كاللفظ وهو ما يفيد به نفس هذا اللفظ فصولا لصفات الفصيلة فخطا لخطا الصدق والصدق  
كأنه كمن يثبت شيئا او ينفي عنه حقيقة موجبة او سلبية ويثبت الحكم عليه ويضعه على ما لا يكون بحولا  
والدليل على

نسبة  
على

كغيره في الحيوان بالاضاحك كمن المصراع بغيره  
ان تعريفه بالاخفاء وهو غير جازم **قوله** كاللفظ  
كما اوجب في التعريف باللفظ ان يكون اعم كقوله سمع الدابة  
نسبت **قوله** نفس هذا لاول اللفظ اي نفس من يسمي

اللفظ من يسمي بالعرف الخنزير وفيه الخطا فليس فيه  
محصلا محمولين معلوم كالمعرف الحفنة فانهم  
**قوله** قول القائل في هذا الفرس قال المركب سواء كان مركبا  
معقولا او ملفوظا فالعرف به يقتل الفصيلة المعقولة  
والملفوظة **قوله** الصدق هو اللطافة للواقع والكذب يمنع فيحتاج  
هو الا مطابقة له وهذا المعنى لا يتوقف معرفة على  
معرفة الخبر والعصبة فلا دور **قوله** موضوعا لا يوضع  
وعين الحكم عليه **قوله** بحول الاله امر جعله الله  
هذا الكلام **قوله** والدليل على النسبة اعم للفظ الدابة في  
الفصيلة المملوطة الذي يدل على النسبة المحكية تسمى  
دابة فتمية الدابة باسم الدابة فان اللفظة حقيقة

بدق



هي النسبة المكتبة وفي قوله والدال على النسبة إشارة الى  
 ان الرابطة هي نسبة اداة للدلالة على النسبة التي هي معنى  
 حرف غير متصل اعم ان الرابطة قد يكون تدرك في الفقه  
 وقد يختلف والمفسر على الاول يستدل بانه على التام  
 تنبيه **قوله** وقد استعملها هو علم ان الرابطة تنقسم الى  
 ثمانية تدل على اقسام النسبة المكتبة واحدة الاخرى  
 الستة غير ثمانية بخلاف ذلك وذكر الفارابي ان كل  
 الفلسفة انشئت من اللغة اليونانية الى العربية وجد  
 القوم ان الرابطة اليونانية في لغة العرب هي افعال الستة  
 ذلك ايجد وفي ذلك اللغة رابطة غير ثمانية تقوم  
 مقام اسب في اليونانية واستعملت في اليونانية لفظ هو  
 هو نحو ما هو كونه في الاصل اسماء لا اداة فلهذا اشار اليه  
 المفسر بقوله وقد استعملها هو وقد يترك الرابطة المعنى  
 اليونانية اسماء مشتقة من الافعال الناقصة نحو كان  
 وهو جوه قولنا انبه كان قلنا او ليس هو موجودا

فان قيل علم ان يكون اداة النسبة في اللغة  
 فان قيل ان الرابطة هي نسبة اداة للدلالة على النسبة التي هي معنى  
 حرف غير متصل اعم ان الرابطة قد يكون تدرك في الفقه  
 وقد يختلف والمفسر على الاول يستدل بانه على التام

الاستعمال في المنطق  
 في قوله وقد استعملها هو  
 في قوله والدال على النسبة

قوله الاعتصام النسب والفسك **قوله** القسم الاول  
 لا علم ضمنا في قوله في غير المنطق والكلام ان كتابا  
 على قسمين علم ايجد الى التصريح بهذا فمع تعريف  
 القسم الاول بلام العهد لكونه وهو باضمان  
 هذا بخلاف المتقدم فانها لم يعلم وجودها سابقا  
 فلم تكن معروفة فلهذا نكروها وقال مقدمه قوله  
 في المنطق فان قبل ليس الواردة من القسم الاول الا الستة  
 النطقية فان حجب الظاهرة قلت يجوز ان يواد  
 بالقسم الاول بلام العهد الالفاظ والعبادات  
 فيكون الخصال هذه الالفاظ في بيان هذه  
 لمعان ويحتمل وجود اخر والتفصيل ان القسم  
 الاول عبارة عن احد معان سبعة الفاظ وا  
 اعاني والتقرش او التركيب من الاثنين او  
 الثالث واللفظ عبارة عن احد معان خمسة  
 اما الملكة او العلم بجميع السبل او بالقدر المقتد

الاول من اقسام العلم  
 ان يكون مطلقا او مقيدا  
 بالاشارة الى ان العلم هو



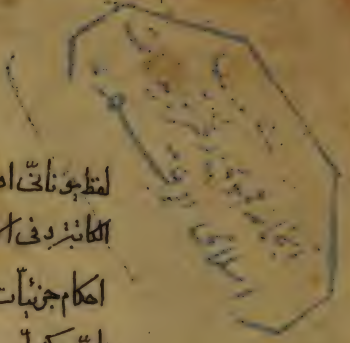








نعم مراعاة الذهن عن الخطاء في الفكر وهو المنطق



لقد جونا في ادسراف في موضوع الاصل المسطر  
الكاتب وفي الاصطلاح فظية كنية يعرف منها  
احكام جنات موضوعها كفول النجات كل فاعل  
فانه حكم كل يعلم منه احوال جنات الناجل  
قوله وتبينه الخطاء بل ان الفكر قد ينتهي الى نتيجة  
كحدوث العالم ثم ينتهي الى تبيينها القدم العالم فاحد  
الفكرين خطاء لا محالة ولا يلزم اجتماع التبيين  
فلا بد من قاعدة كنية لوروعيت لم يقع الخطاء في  
الفكر وهو المنطق فقد ثبت احتياج النبا الى المنطق  
في القصة عن الخطاء في الفكر ثبات مقدمات  
الاولى ان العلم اما تصور واما تصديق والثاني  
ان كلامها امانات يحصل بلا النظر والفكر او يحصل  
بالنظر والثالث ان النظر قد يقع فيه الخطاء  
وهذه المقدمات الثلاث هي احياء في النجوى  
عن الخطاء في الفكر الى فاعل وذلك القارئ

وموضوعه العلوم التصورية او التصديقية من حيث انه موضوع التزام

تصوري

هو المنطق وعلم من هذه تعريف المنطق <sup>علم</sup>  
بانه آلة فانوية تعصم مراعاتها الذهن عن  
الخطاء في الفكر فمهما امران من الامور الثلاث  
التي وضعت المفاهيم لبيانها وبقي الكلام في الا  
والثالث وهو تحقيق ان موضوع العلم المنطق ما اذا  
شار اليه بقوله وموضوعه الخ **قوله** وموضوعه موضوع  
العلم وهو ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية والعرض  
الذات ما يعرض الشيء اما الاول بالذات كالعجب الاتق  
للانسان من حيث انه انسان واما بواسطة امر ساد  
ولذلك الشيء كالضحك الذي يعرض حقيقته  
المعجب ثم ينسب عرضه الى الانسان بالعرض والجان  
فانهم **قوله** العلوم التصورية اعلم ان موضوع المنطق هو  
المعقود المجردة المعقود فوصفاة عن العلوم التصورية  
كان لا مطلقا بل من حيث انه يوصل الى الجهول  
التصوري كالحيوان الناطق او يوصل الى تصور الاشياء

علم

فان العلم التصوري اعلم ان موضوع المنطق هو المعقود المجردة المعقود فوصفاة عن العلوم التصورية كان لا مطلقا بل من حيث انه يوصل الى الجهول التصوري كالحيوان الناطق او يوصل الى تصور الاشياء

فان العلم التصوري اعلم ان موضوع المنطق هو المعقود المجردة المعقود فوصفاة عن العلوم التصورية كان لا مطلقا بل من حيث انه يوصل الى الجهول التصوري كالحيوان الناطق او يوصل الى تصور الاشياء



فيسمع معناه انصد في في تسمى حجة الفصل الاول النصوص

دلالة

واما العلوم النصوصي الذي لا يوصل الى مجهول  
النصوصي فلا يسمى مجهولا والنطق لا يثبت عنه  
كالامور الجزئية العلوية مخوز يد وعبرة اما الحجة  
فهو عبارة عن العلوم النصد في كس لا مطلقا فيها  
بل من حيث انه يوصل الى المطلوب النصد في كقولنا  
العام منفرد وكل منفرد حادث الوصل الى مجهول  
النصد في كقولنا العالم حادث واما ما لا يوصل كقولنا  
النار حارة مثلا وليس حجة والنطق لا يثبت بل النطق  
يثبت عن العرب والحيث من حيث انها كيف ينبغي ان  
من يتجلى يوصل الى المجهول **قوله** لا لالة لا تقبل  
معرفا لانه يعرف ويبين المجهول النصوصي  
**قوله** حجة الاتفاقي سببا للعلبة على الخصم الحجة  
في اللغة الغلبة فهذا من قبل شبهة التباس  
السبب **قوله** ولا لالة التقط قد علمت ان نظر النطق  
بالذات انما هو في العرب والحيث وهما من قبل

والدلالة

العلم

اللفظ على انما ما وضع له مطابقة وعلى شبهة نفس وعلى الخارج التزام

العلم لا الفاظ الا لانه كما نعرف ذكر الجدل والفاصل  
والموضوع في صدر كنب النطق ليقيد بصر في  
الشرح كذلك نعرف اهل دباحث الالفاظ بعد  
المقدمة لبعض على الافادة والاستفادة وذلك في  
يبين معاني الفاظ المسجل في محاورات اهل  
هذا العلم من المفرد والمركب والكلمة والجزء والكل  
والشكك وغيرها فالتحقيق من الالفاظ من حيث  
الافادة والاستفادة وهما انما يكونان بالدلالة فلذلك  
يبدء بذكر الدلالة وهي كونه الشيء بحيث يلزم العلم  
به العلم بشيء آخر الاول وهو الدال والثاني هو الدل  
لوه فالدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والانعكاس  
لفظية وكل منهما ان كان بسبب وضع الواضع فمبينه  
الاول بازاء الثاني فوضعية كالدلالة لفظية بازاء  
ودلالة الدال والاربع عامد لولها لانها لو كان انقصا  
الطبع كحدوث الدال عند عرض الدل فطبيعية كالدلالة

العلم



والله اعلم بالذي هم عليه ادعوا وياينهما المطافير ولو فقدت

الحاح على وجع الصدر ودلالة سرعة النبض على  
الحاح وان كان بسبب امر غير الوضع والنبض فعلة  
كدلالة لفظ من السبع من وراء الجدار على وجود الله  
فقط وكذا الدلائل الخفية على انما فاصم الدلائل سرية الفصح  
بالبحث هذا الدلالة اللفظية الوضعية اذ عليها ما لا  
غاية والاستفادة وهي تنقسم الى مطابق ونفس و  
الشرام لان دلائل لفظ تجيب وضع الرافع اما على اعم التوضيح  
لما اجتزاه او على اعم خارج عنه **قوله** ولا بد اى فى  
الدلالة الثابتة **قوله** من التروم اى كون امر الخارج بجب  
يستعمل تصور الموضوع لم بدونه سواء كان هذه التروم  
الذى عقله كالبصر فالنسبة الى العلم او غير كالجود با  
النسبة الى الحاح **قوله** وبينهما المطابقة ولو تدبر الا  
شد ان الدلائل الوضعية على غير السمع ولا زنة

فروع الدلالة على المسمة محقق بان يطلق اللفظ ويدل  
بها السمع وبهم منه الجند والاذن بالسمع او مقدر في ارادته  
بالذات ان كان العلم هو المقدر بالذات

سواء كانا على السوى  
والله اعلم

والعكس والموضع ان فصله بجزء منه الدلالة على جزء العنق لم يكتب

كما اذا اشتبه اللفظ في الجزء أو اللام فاللادلالة على الموضوع  
له وان لم يتحقق هناك بالفعل إلا أنها واقعة نظراً  
بمعنى ان لهذا اللفظ معنى لو قصصه من اللفظ لكان دلالة  
عليه مطابقة لذلك اشارة اليه بقوله ولو لم يدبر **قوله**  
والعكس ان يجوز ان يكون اللفظ معنى بسيط الاجزاء  
له ولا لازم له فيتمم مع المطابقة بدون النص و  
النسبام ولو كان له معنى مركب لا لازم له تحقق النص  
دون الالنسبام ولو كان له معنى بسيط وله لازم تحقق  
الالنسبام بدون النص فالاستنباط غير واقع في شيء  
من الطرفين **قوله** والموضع اى اللفظ الموضوع ان اريد  
الترخيص الزام  
والاجزاء منه على جزء معناه فهو التركيب والافصاح المراد  
ظا التركيب انما يتحقق بجزء امور او جزء الاول ان تكون  
لفظه جزء الثاني ان يكون لغناه جزء الثالث ان يدل  
جزء اللفظ على جزء معناه الرابع ان يكون هذا الدلالة  
براهينها انتفاء كل واحد من النسود الاربع يتحقق اللفظ







فأولاده كلاً أو بعضاً بصورة كلية أو جزئية وما به البياض سوراً أو الألفهمل وبنات

الحزبية

بإيجال فالأول شخصية والثاني طبعية والثالث  
 محصورة والرابع مهمل ثم المحصورة ان يثبت ان الحكم على  
 أفرادها غير مثبتة وكلها إما موجبة أو سالبة فلا بد في  
 كل من تلك المحصورات الأربع من اثبتين كمية أو ادا  
 الموضوع يثبت ذلك الأمر بالسور أو كما سور البلد محيط  
 به كذلك هذا الأمر محيط بما حكم عليه من أفراد الموضوع  
 الموجبة الكلية هو الكل ولأن الاستقراء ما يفيد معناه  
 من أي لفظة كانت وسور الموجبة الجزئية هو بعض  
 واحد وما يفيد مؤداها وسور السالبة الكلية لا شيء  
 ولا ادم ونظائرهما وسور السالبة الجزئية ليس شيء  
 وبخلافه في غير كل ما يباد بها **قوله** وتلازم الجزئية اعلم  
 ان القضايا العينية والعلوم هي المحصورات الأربع أعلا  
 وذلك لان الجملة والجزئية متلازمان ان كل ما صدر الحكم  
 على أفراد الموضوع في الجملة صدر أيضاً عن أفرادها بالعكس فالجملة على  
 متدرجة تحت الجزئية والشخصية لا تحت عنها محصورها

فان

فيها ان الحكم على الزاد الموضع عليه وانما هي

ولابته الموجبة بوجود الموضوع اما محققا وهي الخارجية ادفعها فالحقيقة او

ذهنا فالذهنية وقد جعل

فانه لا كافي معرفه الجزئيات لغيرها وعدم ثباتها

بالحج عنها في العلوم اصلها من المحصورات التي يحكم

فنهائي الأشخاص والألطعية لا تحت عنها العلوم

اصلا مفهوما كما هو موضوع الطبيعة لا من حيث

تحققها في ضمن الاشخاص غير موجودة في الخارج فلا كمال

فمعرفه اموالها فانخص القضاء المعينه في المعصيات

لا ريب **قوله** ولا يدخل المصفاى فصدقهما وذلك لان

لكذا المصيبة تنف وتشتل للشيء وثبتت للشيء في عينه

له افعه الموضوع فاذا اصبحت هذا الكلام الموضوع

تقاریر الی آقاخان خانان

و جبره است که هیچ ابداً علم نبیند و هیچوقت

فصل اولی در بیان احوال و عادات و رسوم و آداب و تقاضای

عبار وجود موضوعها بنده اقسام لان احكام بها اما

الرصوع الوجوب في الخارج محققا بحول اسان موجب

الخارج احسن وفي الخارج واما على الموضوع الموجود

بج مقدر انجو كل انسان حيوان بمعنى ان كل ما لوجوده

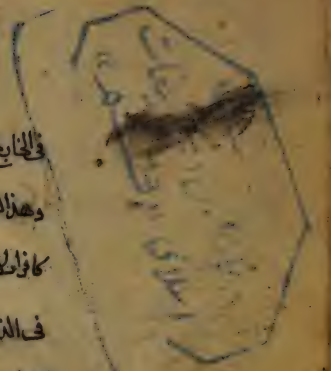
فان الصبايح  
الطهيرة من  
الاخوة الذين  
الذين في  
من قبل  
في كل  
في كل  
في كل

صورتی معنی انظار انسان



من السلب جزاء من جبره فيستعمله في الاستحالة كقوله

والخارج كان اضنا فموجبه على تقدير وجوده حيوا  
وهذا الوجه بالقدرة انما اعتبروه في الاثر الممكن لا المتع  
كان لا لا شئ وشرك الباري واما على الموضوع والموضوع  
في الذم كقولك شرك الباري متنع بمعنى ان  
كل ما يوجد في العقل وفيه العقل شرك الباري  
فموصوف في الذم بالامتناع وهذا انما اعتبروه  
في الموضوعات التي لم يتصور لها اذ لم تكن التحقق في الخارج  
**قوله** حرف السلب كذا ليس وغيره اما انما ركنها ومعنى  
السلب **قوله** من جبره اي من الموضوع فقط او من المحمول  
فقط او من كليهما انما القضية على الاكبر بمعنى معدولة للموضوع  
وعلى الشاغل معدولة للمحمول وعلى الثالث معدولة للآخرين  
**قوله** معدولة لان حرف السلب موضوع لمعدولة النسبة  
فانما استعمل في هذا المعنى كان معدولا عن معناه الاصل  
نسبت القضية التي هذه الحدود جبره من جبرها معدولة  
معدولة نسبة الكلام باسم الجزء والقضية التي لا تكون



قوله حرف السلب كذا ليس وغيره اما انما ركنها ومعنى السلب قوله من جبره اي من الموضوع فقط او من المحمول فقط او من كليهما انما القضية على الاكبر بمعنى معدولة للموضوع وعلى الشاغل معدولة للمحمول وعلى الثالث معدولة للآخرين

بكيفية النسبة لوجهه وما به اليبات جهة فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة يادام ذات  
الموضوع موجودة فضرورة مطلقة او مادام وصفه مشروطا عامة او في وقت معين فوقية

حرفه من طرفه البشري محصل **قوله** بكيفية النسبة  
الحال النسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت ايجابية  
او سلبية يكون الاحمال بغيره في نفس الامر والواقع بكيفية  
مثل الضرورة اذ لا دال او الامكان او الامتناع او غير ذلك  
تلك القضية الواقعة في نفس الامر وبشيء من القضية  
قد يصح في القضية ان تلك النسبة فكيفية في نفس  
الامر بكيفية كذا فاقبال القضية فيستعمل وجهه وقد لا  
يصح بكيفية النسبة بذلك فتستعمل القضية مطلقة والله  
الدال عليها في القضية للنسبة والصور العقلية الدال  
عليها في القضية المقولة تستعمل القضية فان طابقت  
المجته المادة صدقت القضية كقولنا كل انسان حيوان  
بالضرورة والاكتفاء كقولنا كل انسان جبر بالضرورة **قوله**  
فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة الى آخره اي قد  
يكون الحكم في القضية الموجهة بان نسبة الشيء الى الشيء  
منه رتبة او مستغنى عنك من الموضوع على احد اربعة

قوله حرفه من طرفه البشري محصل قوله بكيفية النسبة

المرطبة بكيفية النسبة

بالضرورة والاكتفاء كقولنا كل انسان جبر بالضرورة

فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة الى آخره اي قد يكون الحكم في القضية الموجهة بان نسبة الشيء الى الشيء

منه رتبة او مستغنى عنك من الموضوع على احد اربعة



مطلقة او غير مطلقة او مبداءا مادام الذات صح صح صح صح صح  
 كل من يتنفس بالضرورة وقتا  
 والاشياء تنفس بالضرورة وقتا  
 وقت الزرع وقت الحصاد وقت الغرس بالضرورة

اجبه الا لا انفاضة في نفسه مادام ذات الموضوع هو  
 حيوته بخلاف الانسان حيوان بالضرورة ولا شئ من الاشياء  
 انسان يخرج بالضرورة في نفسه القضية ح ضرورية مطلقة  
 لاشتمالها على الضرورة وعدم بقيد الضرورية بالوصف  
 او الوقت الثاني انفاضة في مادام الوصف العنصري  
 ثابتا للذات الموضوع بخلاف كاتب في محراب الاصابع بالضرورة  
 مادام كاتب ولا شئ منه يسلك الاصابع بالضرورة  
 مادام كاتب فيصح مشروطة عامة لاشتمال الضرورة بالوصف  
 العنصري ولكن هذه القضية عام من المشروطة الخاصة  
 كما سيبيح الثالث انفاضة في وقت معين بخلاف  
 كل من يتنفس بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين  
 الشمس ولا شئ من القوم يتنفس بالضرورة وقت التبرع  
 فيصبح وقته مطلقة لتقيد الضرورة بالوقت وعدم  
 تقيد القضية باللامادام الرابع انفاضة في وقت  
 من الاوقات كقولنا كل انسان يتنفس بالضرورة وقتا

الوقت الثاني انفاضة في مادام الوصف العنصري ثابتا للذات الموضوع بخلاف كاتب في محراب الاصابع بالضرورة مادام كاتب ولا شئ منه يسلك الاصابع بالضرورة مادام كاتب فيصح مشروطة عامة لاشتمال الضرورة بالوصف العنصري ولكن هذه القضية عام من المشروطة الخاصة كما سيبيح الثالث انفاضة في وقت معين بخلاف كل من يتنفس بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس ولا شئ من القوم يتنفس بالضرورة وقت التبرع فيصبح وقته مطلقة لتقيد الضرورة بالوقت وعدم تقيد القضية باللامادام الرابع انفاضة في وقت من الاوقات كقولنا كل انسان يتنفس بالضرورة وقتا

قراءة مطلقة او مادام الوصف قضية عامة  
 كل من يتنفس بالضرورة وقتا  
 والاشياء تنفس بالضرورة وقتا  
 وقت الزرع وقت الحصاد وقت الغرس بالضرورة

وما لا شئ منه يتنفس بالضرورة وقتا ما فيصح فيصح  
 مطلقة كقولنا وقت الضرورة فيها منتشرة اي غير متعين  
 وعدم تقيد القضية باللامادام **قوله** قراءة مطلقة للضرورة  
 بين الضرورة واللامادام ان الضرورة استحالة انكار شئ  
 عن شئ واللامادام عدم انكاره عنه وان لم يكن مستحيلا  
 كدوام الحركة ففلك ثم الدوام اعني عدم انكسار النسبة  
 الايجابية او السلبية عن الموضوع اما ذاتي او وصفي  
 فان كان الحكم في المعجزة باللامادام الذاتي اي عدم ا  
 انكسار النسبة عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة  
 فثبتت القضية دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم  
 تقيد الدوام بالوصف العنصري وان كان الحكم باللامادام  
 الوصف اي بعدم انكسار النسبة عن ذات  
 الموضوع مادام الوصف العنصري ثابتا لتلك الذات  
 سميت قضية عامة لان اهل العلم يسمون هذا النوع  
 من القضية المسالمة بل من الوجبة ايضا عند الاطلاق

الاشياء تنفس بالضرورة وقتا  
 والاشياء تنفس بالضرورة وقتا  
 وقت الزرع وقت الحصاد وقت الغرس بالضرورة



بزرگم از ای بر فقط است  
لب فقط

٢٠

مجلس

مغفله از

بسم الله الرحمن الرحيم

الحسن

سید

10

10

1

1

1

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and faint smudges, particularly along the edges, suggesting it is old. There is no text or other markings on the page.

10

10

1

1

1

ارزاقیه مطلقه - و قشره مطلقه

the  
the

الحمد لله

الحمد لله

卷之六

٤٤

جان

...

فارغ

والتاريخ

الفقه

...

میرزا علی

دعای

100

187

فان لم يكن له ولد

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أحب الله أحب إليه دينه وأحبه إليه أهله وأحب إليه بلدته وأحب إليه نسله وأحب إليه ما ترك

وفاقیہ

Elle



الشبهة الخاصة والعرفية الخاصة والوقية والمنشئة قد يفيد المطلقة العامة

الشبهة الخاصة والعرفية الخاصة والوقية والمنشئة وقد يفيد المطلقة

بالأضحية الذاتية فيسعى الوجودية للأضحية وبها بالأدوام الذاتي

في القضية ليست دائمة مادام ذات الموضوع موجودة  
فيكون يقضيها واقعة البقية في زمان من الانتماء فيكون الادام  
اشارة الى القضية المطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيفية كما هو  
نافع **قوله** المشبهة الخاصة هي الشبهة العامة المقيدة بالادام  
بالادام الذاتي نحو كل كاتب تحرك الاصابع بالاضحية  
مادام كاتب الاداء اي لا شيء من الكاتب تحرك الاصابع بالفعل  
**قوله** والعرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة بالادام  
دوام الذي كقولنا بالادام لا شيء من الكاتب يسكن الاصابع  
مادام كاتب الاداء اي لا كاتب يسكن الاصابع بالفعل **قوله**  
والوقية والمنشئة لما قيدت الوقية المطلقة والمنشئة  
المطلقة بالادام الذي حذف راسها لفظ الاطلاق فثبت  
الاولى قية والثانية منشئة فالوقية هي الوقية  
المطلقة المقيدة بالادام الذي نحو كل من يخسف بالاضحية  
وقت الميلولة لاداء اي لا شيء من القدر يخسف بالفعل فالمنشئة  
هي المنشئة المطلقة المقيدة بالادام الذي نحو قولنا

لا شيء من الانسان يتنفس بالاضحية وقتا لا دائما  
اي كل انسان يتنفس بالفعل **قوله** بالاضحية الذاتية  
معنى الاضحية الذاتية ان هذه النسبة المذكورة  
في القضية ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة  
فيكون هذا حكما بامكان يقضيها الاركان هو سبب  
ضرورة الطرف المقابل كما هو فيكون مفاد الاضحية  
الذاتية ممكنة عامة مخالفة للاصل في الكيفية **قوله**

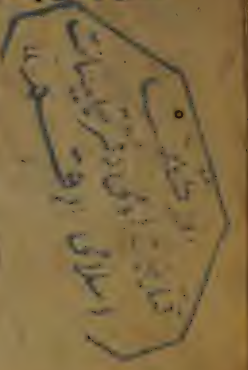
الوجودية الاضحية لان المعنى المطلقة العامة  
هو فعلية النسبة ووجودها في وقت لا في اوقات  
ولاشبهها على الاضحية فالوجودية الاضحية هي  
المطلقة العامة المقيدة بالاضحية فالذاتية نحو كل  
انسان يتنفس بالفعل لا بالاضحية اي لا شيء من الان  
نسان يتنفس بالامكان العام فهي مكتبة من مطلقة  
عامة وممكنة عامة واحدهما موجبة والاخرى سالبة  
**قوله** او بالادوام الذاتي لا يفيد الادوام بالذاتي







وهذه البيانات لا تليق بالانسان عامة واللا ضرورية الى ممكنة عامة  
فالحق موافق الكلية لما قيل بها فصل الشبهة ثالثة في كونها مثبتة لنبذ على



وامكان الطرف القابل نحو كل انسان كاتب بالامكان  
الخاص فان صفة الانسان كاتب بالامكان العام ولا  
شيء من الانسان كاتب بالامكان العام **قوله** وهذه  
مركبات اي هذه القضايا السبعة المذكورة وهي المشروطة  
الخاصة والحرية الخاصة والوقية والمنتشرة والوجود  
بالضرورة والوجودية اللاحقة والممكنة الخ  
**قوله** فالحق الكيفية اي في الايجاب والسلب  
وقد مر بيان ذلك في بيان معنى اللادوام واللا ضرورة  
واما الموافقة الكلية في الكلية والجزئية فلا بد  
الموضوع في القضية الكلية امر واحد قد حكم عليه بكونه  
مختلفين بالايجاب والسلب فان كان الحكم في الجزء الكلي  
الاول على كل افراد كان في الجزء الثاني ايق على كل واحد  
كان على مضيق الافراد في الاول وكذلك في الثاني **قوله** لما  
قيدت بهما اي بالقضية التي قيدت بهما اي باللا دوام  
واللا ضرورة يعنى الاحتمال القضية **قوله** على تقدير اخرى

او ينبغي ان لا يوصف ان كان ذلك لعل لا تافقية ومنفصل ان حكم كسافي القسطنطين  
اولا في صحتها وكذا في صحتها وكذا في صحتها وكذا في صحتها وكذا في صحتها  
سواء كانت الثبوتات ثبوتات او سلبات او  
مختلفة كقولنا كل ما لم يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا  
فالتصنيف الموجبة  
ما حكم فيها بسلب اتصالها بخولس التبعه كما كانت  
الشمس طلعة كان الليل موجودا وكذلك الزمنية  
الموجبة ما حكم فيها بالاتصال لعل لا تافقية والسالبة ما حكم  
فيها بان ليس هناك اتصال لعل لا تافقية سواء كان لم يكن  
هناك اتصال او كان لكن لا لعل لا تافقية  
فهي ما حكم فيها بحد الاتصال او نفيها من غير ان يكون  
ذلك مستندا الى لعل لا تافقية نحو كل ما كان الانسان ناطقا  
فالمراد ناطقا او ليس كل ما كان الانسان ناطقا كان الفرس  
شاهدا **قوله** لعل لا تافقية وهو امر يبيح لنبذ المقدمة  
التالي الكلية طلوع الشمس لوجود النهار في قولنا كلما  
كانت الشمس طلعة فالنهار موجود **قوله** ليتنا في  
الثنيتين سواء كانت الثبوتات ثبوتات او سلبات  
بكونها لا يكون لا يكون  
بكونها لا يكون لا يكون  
بكونها لا يكون لا يكون



وهي الحقيقة او صدقها فقط فانفة الجمع

التي هي الحقيقة او صدقها فقط فانفة الجمع  
او تخلصت فان كان الحكم فيها متناهما فهو منفصلة  
موجبة وان كان سلب متناهما فهو منفصلة سلبية  
قوله وهي الحقيقة فان الفصل الحقيقة ما حكم فيها  
ان يكون هذا الصدور واما ان يكون هذا الصدور  
فردا او حكم فيها بسبب تنافي النسبتين في الصدور والكذب  
فخوفنا ليس التهمة اما ان يكون هذا الصدور واما ان  
المتنفسا عتساويين والمنفصل المانفة الجمع ما حكم فيها  
متنافي النسبتين اولانا فيها في الصدور فقط نحو هذا  
الشيء اما ان يكون شجرا واما ان يكون حجر والمنفصلة  
المانفة الخلد ما حكم فيها تنافي النسبتين اولانا فيها  
والكذب فقط نحو ما ان يكون زيد في البحر واما ان  
لا يصرف قوله او صدقها فقط اى لان الكذب او قطع  
النظر عن الكذب هو جاز ان يجمع النسبتان في  
الكذب وان لا يجمعها ويقال للمعنى الاول مانفة

الجمع

اولا باقطة مانفة الخلد وكل منها عادية ان كانت التنافي لزانج الجزئين والاما

تفافية ثم الحكم في الشبهة ان كانت عارضة تقادير التقدم

الجمع بالمانفة الاخص والثاني بالمعنى الاعلى قوله اولانا  
قطعا اى لان الصدور لا يجمع قطع النظر الصدور الاول  
مانفة الخلد بالمانفة الاخص والثاني بمعنى الاعلى قوله  
اى ان كان المتنافات بين الطرفين اى القصدية والثاني  
متنافات ناشئة عن ذاتهما في اى مادة متحقا كالمتنافات  
بين الوجبة والفرسية لاص خصوص المادة كالمتنافات  
بين السواد والكتامة كاذى الانسان يكون اسود وغيره كانت  
او يكون كاتبا في السواد والمتنافات بين طرف هذه المنفصلة  
واقعة لالذاتهما بل يجب خصوص المادة اذ تجميع السواد  
والكتامة في الصدور اى الكذب في مادة اخرى فهذه  
منفصلة حقيقة اتفافية قوله ثم الحكم الخلد ما كان الحقيقة تنقسم  
الى محصورة ومهمل وشخصية وهي حقيقة كذلك شخصية انية  
سواء كانت متصل او منفصلة تنقسم المحصورة الكلية والمشتقة  
والهمل والشخصية ولا يتعلل الطبيعية ههنا قوله تقدم  
التقدم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

بمعنى ان كان الجو دافئا فالتبريد موجود







من صلاتكم

يجب يلزم للاثبات الاخرى وبالعكس لابد من الاختلاف في الحكم والكيفية والجهة  
الارزاقية والاختلاف

على ما قد امل ان الكلام في تناقض القضايا به بحث  
يلزم خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الوجبة  
والسالبة الخ <sup>التي هي</sup> فاقا قد يصدقان في نحو بعض الحيوان  
انسان وبعضه ليس انسان ثم يتحقق التناقض بين  
الجزئيتين قوله وبالعكس اي ويلزم من كذب كل القضايتين  
صدقة الاخرى وخرج بهذا القيد اختلاف الوجبة و  
السالبة الكتابين فاقا قد يكذبان معا نحو لا شئ  
من الحيوان بل انسان وكل حيوان انسان فلا يتحقق التناقض  
بين الكتابين ايضا فقد علم ان القضايتين لو كانتا محصورتين  
ربما يجب اختلافهما في الكيفية كما سبق للمنشئ قوله ولا  
يلزم الاختلاف الخ اي يتحقق في التناقض ان يكون  
احدا القضايتين موجبة والاخرى سالبة ضرورة  
ان الوجبتين وكذلك سالبتين قد يجتمعان في الصدقة و  
الكذب ثم ان كانت القضايتان محصورتين يجب اختلافهما  
في الجهة فان الصدقة يبين ذلك بان معاكفنا كل انسانا

كانت

فان كانا كائنا ما هما متباينين في اختلافهما

والا اتحادهما اياه القيد للضرورة الممكنة العامة والدائمة المطلقة العامة

بهمزة تنوين في قوله لا شئ من الانسان

كانت بالضرورة ولا شئ من الانسان بكتابة بالضرورة  
والمكشاة وقد يصدقان معا كقولنا كل انسان  
كاتب بالاهتمام ولا شئ من الانسان بكتابة بالاهتمام

قوله والاتحاد فيما عدا هلا في شرط التناقض اتحاد  
القضايتين فيما عدا الامور الثلاثة المذكورة اعني  
الكم والكيفية والجهة وقد ضبطوا هذا الاتحاد في ضمن  
الاتحاد في امور ثمانية قال قائلهم <sup>و</sup> ويتناقضون

هشت واحدة شروطا و <sup>و</sup> وحدة موضوع محمول  
مكان واحدة شطرا و <sup>و</sup> قوة فعل سب

دواقر زمان قوله والقيف للضرورة اعلم ان تعبير كل  
كل شئ رفعه فتعريف القضية التي حكم فيها بضرورة  
الايجاب او السلب هو قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة

وسلب كل ضرورة هو عيب امكان الطرف المقابل فتعريف  
ضرورة هو تعيين السلب امكان الايجاب امكان السلب  
وتعريف الضرورة ضرورة السلب امكان الايجاب وتبين

لنفسه لا شئ من الانسان  
لنفسه لا شئ من الانسان  
لنفسه لا شئ من الانسان

والا اتحاد فيما عدا هلا في شرط التناقض اتحاد  
القضايتين فيما عدا الامور الثلاثة المذكورة اعني  
الكم والكيفية والجهة وقد ضبطوا هذا الاتحاد في ضمن  
الاتحاد في امور ثمانية قال قائلهم <sup>و</sup> ويتناقضون  
هشت واحدة شروطا و <sup>و</sup> وحدة موضوع محمول  
مكان واحدة شطرا و <sup>و</sup> قوة فعل سب  
دواقر زمان قوله والقيف للضرورة اعلم ان تعبير كل  
كل شئ رفعه فتعريف القضية التي حكم فيها بضرورة  
الايجاب او السلب هو قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة  
وسلب كل ضرورة هو عيب امكان الطرف المقابل فتعريف  
ضرورة هو تعيين السلب امكان الايجاب امكان السلب  
وتعريف الضرورة ضرورة السلب امكان الايجاب وتبين



والشرطة العامة الحينة المكنة والعضية المامة الحينة المطلقة

الشرطة العامة الحينة المكنة والعضية المامة الحينة المطلقة  
الشرطة العامة الحينة المكنة والعضية المامة الحينة المطلقة  
الشرطة العامة الحينة المكنة والعضية المامة الحينة المطلقة

الدوام هو قبض سلب الدوام وقد عرفت انه يلزم  
فعليه الطرف المقابل رفع دوام الايجاب يلزم تعلية  
السلب وسلب دوام السلب يلزمه فعليه الايجاب  
فالمكنة العامة تقبض جميع للضرورة المطلقة و  
المطلقة العامة لانها لتقبض الدائمة المطلقة  
ولما لم يكن لتقبضها التصريح وهو الادوام مفهوم محصل  
معتبر من التقبض التعارفة فالو قبض الدائمة هو  
المطلقة العامة ثم اعلم ان نسبة الحينة المكنة  
الى الشرطة العامة كنسبة المكنة العامة الى  
الضرورة فان الحينة المكنة هي التي حكم فيها بسلب  
الضرورة والوصفة الى الضرورة مادام الوصف عن الحائز  
الحالت يكون تقبضا صريحا لما حكم به بضرورة الجانب  
الحائز فيجب الوصف فنزلنا بالضرورة كل ما كتب في تحريك  
الاصابع مادام كانت تقبضه ليس بمض الكاتب في تحريك  
الاصابع حين هو كاتب بالامكان ونسبة الحينة

الوارث

المطلقة

والمكنة المفهوم المرددين نقبض الحينين

المطلقة وهي قضية التي حكم فيها بقضية النسبة  
حين اتصافات الموضوع بالوصف العنواني  
الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدوام  
وذلك لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة  
مادام ذات الموضوع متصفا بالوصف العنواني فتقبضها  
الصحيح هو سلب ذلك الدوام ويلزمه وقوع الطرف  
المقابل في ذات الوصف العنواني وهذا معنى الحينة  
المطلقة الخالصة لهيئة العرفية والكيف فتقبض قولنا  
بالدوام كل ما كتب في الاصابع مادام كانت تقبض ليس بمض  
الكاتب في تحريك الاصابع حين هو كاتب بالفعل والاضيق  
لم يتعوض لبيان تقبض النسبة والمنشئة الطاهر من البسائط  
اذ لا تعلو بذلك عرف فيما سبقت من مباحث العلوم  
والاقتبة بخلاف باقي البسائط فتأمل <sup>والممكنة تدل على</sup>  
ان تقبض كل شيء ونعمه ناعما ان رفع الكون كذا يكون برفع  
احد جزئية الاعلى للغير على سبيل منع الحائز فتقبض قولنا

اذ يجوز ان يكون  
رفع كلامه بغيره







لجواز عموم الجواز التالي والسالبة الكلية تفكيره على كونه سلب  
 الشئ عن نفسه والجزئية لا تفكر أصل الجواز عموم الوضع أو القدم

ضروته إذا صدق الجواز على ما صدق عليه الوضع

والجواز في هذا الضرب يصدق الجواز على الأفراد والموضع

والجواز إذا ما عدم صدق الكلية فلا بد الجواز في الحقيقة

الموجبة قد يكون اعم من الموضوع فلو عكست القضية صاد

الوضع اعم من الجواز لصدقها على الاعاء فالعكس

اللازم للمصدق في جميع المواد هو الموجبة الجزئية هذا هو

البيان في الحيات وقدر عليه الخالفه الشطيات

لجواز عموم الحيات للجزء السليم المحصل المذكور اما الا

يجاب فيه كما في قولهم واللازم سلب الشئ عن نفسه

تقدمه ان يقال ان صدق قولنا الاشئ من الحجر باجتماع

من الانسان يحج صدق لا شئ من الحجر باجتماع

يصدق نفسه وهو بعض الحجر باجتماع الانسان ولا يفتقر مع الأصل

فقول بعض الحجر انسان لا شئ من الحجر لانسان يحج

ينتج بعض الحجر ليس يحج وهو سلب الشئ عن نفسه هذا

محال فمشأه هو نقض العكس لان الأصل صادق والقيمة

منجزة

لجواز عموم الجواز التالي والسالبة الكلية تفكيره على كونه سلب  
 الشئ عن نفسه والجزئية لا تفكر أصل الجواز عموم الوضع أو القدم  
 ضروته إذا صدق الجواز على ما صدق عليه الوضع  
 والجواز في هذا الضرب يصدق الجواز على الأفراد والموضع  
 والجواز إذا ما عدم صدق الكلية فلا بد الجواز في الحقيقة  
 الموجبة قد يكون اعم من الموضوع فلو عكست القضية صاد  
 الوضع اعم من الجواز لصدقها على الاعاء فالعكس  
 اللازم للمصدق في جميع المواد هو الموجبة الجزئية هذا هو  
 البيان في الحيات وقدر عليه الخالفه الشطيات  
 لجواز عموم الحيات للجزء السليم المحصل المذكور اما الا  
 يجاب فيه كما في قولهم واللازم سلب الشئ عن نفسه  
 تقدمه ان يقال ان صدق قولنا الاشئ من الحجر باجتماع  
 من الانسان يحج صدق لا شئ من الحجر باجتماع  
 يصدق نفسه وهو بعض الحجر باجتماع الانسان ولا يفتقر مع الأصل  
 فقول بعض الحجر انسان لا شئ من الحجر لانسان يحج  
 ينتج بعض الحجر ليس يحج وهو سلب الشئ عن نفسه هذا  
 محال فمشأه هو نقض العكس لان الأصل صادق والقيمة

وأما بحسب الجهة فمن الموجبات تفكيره الدائمات والعامة حيث  
 مطلقة

منتجة فيكون نقض العكس باطلا فيكون العكس حقا

وهو المطلوب في عموم الوضع وح يصح سلبه لا يفتقر

عن بعض الاعاء كان لا يتبع سبب الاعاء عن بعض الا يفتقر

فلا يصدق بعض الحيوان ليس با انسان ولا يصدق بعض

الانسان ليس بحيوان قول او المقدم فلا يصدق قولنا

قلا يكون اذا كانت الشئ حيوانا كانت انسانا ولا يصدق

قلا يكون اذا كانت الشئ انسانا كانت حيوانا قول اما بحسب

الجهة بمعنى ان ما ذكرناه هو بيان انعكاس القضايا

بحسب الكيف والكيف اما بحسب الجهة الحق الدائمات

اي الضرورية والدائمة مثلا كما صدق قولنا بالضرورة

اودا ما كل انسان حيوان صدق قولنا بعض الحيوان انسان

بالفعل حين هو حيوان ولا يصدق نفسه وهو دائما

لا شئ من الحيوان با انسان مادام حيوانا فتوقع الأصل يتبع

لا شئ من الانسان با انسان بالضرورة اودا ما هذا خفف

والعامة اي مشروطة العامة والعربية العامة



والخاصات حينية لادامة والوقيان والوجود متينا

مثلا ان كان صدق بالضرورة او بالادام كل كاتب متحرك  
الاصابع ما دام كاتبنا صدق بعقل متحرك الاصابع كاتب  
بالفعل حين هو متحرك الاصابع والاصبع قد يقضيه  
بكتابة ادم متحرك وهو دائما لا شيء من متحرك الاصابع وهو مع الاصل ينتج قولنا  
بالضرورة او بالادام لا شيء من الكاتب كاتب ما دام كاتبنا هذا  
خلف والخاصات الى الشرط الخاصة والعربية الى اصة  
متعكسات الحينية مطلقة بقيد بالادام ما انما  
الحينية المطلقة فلا تترك صدقت خاصات صدقت  
العامة تدبر ان كلا صدقت العامة صدقت في  
عكسها الحينية المطلقة واما الادام فيبان صدق ان لو لم يقيد  
لصدق يقضيه ونقم هذا النقيض الى الجزء الاول من الاصل  
ينتج نتيجة ونقم نقيض الى الجزء الثاني من الاصل ينتج ما  
ينافي تلك النتيجة مثلا كلا صدق بالضرورة او بالادام كل كاتب  
متحرك الاصابع ما دام كاتبنا الا ان صدق في العكس بعض متحرك  
الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لاننا اما صدق الى

بالفعل

والمطلقة العامة مطلقة عامة

الاول صدق ظهر مما سبق واما صدق الجزء الثاني اي الادام  
ومعناه لبعض متحرك الاصابع كاتب بالفضل فلا تترك  
يصل المصدر يقضيه وهو قولنا كل متحرك الاصابع كاتب  
دائما فنقمه مع الجزء الاول من الاصل فنقول كل متحرك  
الاصابع كاتب دائما كما ان كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبنا  
ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما فنقم الى الجزء الثاني  
من الاصل فنقول كل متحرك الاصابع كاتب دائما ولا شيء من الكاتب  
متحرك الاصابع بالفضل ينتج لا شيء من متحرك الاصابع متحرك  
الاصابع وهذا ينافي النتيجة السابقة فيلزم من صدق  
نقيض الادام العكس اجتماع المتناقضين فيكون باطلا  
فيكون الادام خطأ وهو المطلوب والمطلقة العامة  
مطلقة عامة اي هذا القضايا والعجز تنعكس كل واحد  
منها الى المطلقة عامة فبقا الى صدق كل ج ب باحد  
الجهات الخمس لصدق ج بالفضل والاول  
نقيضه وهو لا شيء من ج دائما وهو مع الاصل

العكس

الفصل







وقف  
لما تجلس في مجلسك  
اسم الى

تفكسان

والعرفية الخاصة تفكسية عامة سالبة كلية  
مقيدة بالادوام في البعض وهو اشارة الى مطلقة عامة  
موجبة جزئية تفقد اذا صدق لاشئ من الكائنات  
سكان الاصابع ما دام ساكن الادام اصدق لاشئ من  
السكان يكاتب ما دام ساكن الادام في البعض او بعض  
السكان كاتب بالفعل اما خبر الادام فقد مر بيانه من  
انه لازم للعامة وهو الانتماءات الخاصة ولازم  
تقيده وهو لازم والجزء الثاني فلازم لاشئ من  
من السكان يكاتب دائما وهذا مع الادوام الاصل وهو ان  
كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل يتبع لاشئ من الكائنات  
يكاتب دائما دائما لان الادوام في الكل لا يمكن كذب في مثالنا  
هذا كل ساكن كاتب بالفعل اصدق قولنا بعض السكان  
ليس يكاتب دائما كاذب قال الفلاس في العلم ان الادوام  
السالبة موجبة وهي تفكسية لا جزئية وفيه تاو اذ  
ليس انعكاس الموجوع الى الموجوع وهو ما لا انعكاس الاخر

الادوام في الكل لا يمكن كذب في مثالنا  
الادوام في الكل لا يمكن كذب في مثالنا  
الادوام في الكل لا يمكن كذب في مثالنا

يتبع الى الكلا عكس لبقا في النقص فصل عكس التقييد

الى الاجزاء كما يشهد بذلك من ملاحظة انعكاس الوجها  
الوجبة على ما مر فان الخاصات الموجبة تنعكس  
الى الجينية الادامة مع ان الجزء الثاني منها وهو  
المطلقة العامة السالبة لا عكس لها فندبر  
يتبع الى هذا الى ان يكون ناشبا على الاصل او عن  
تقييد العكس او عن هيئة تالفها لكن الاول مفروض  
الصدق والثالث هو الشكل الاول المعلوم صحة واثباته  
تقييد الثاني فيكون التقييد باطلا فيكون العكس حقا  
ولا عكس لبقا في السوال الباقية وهو تحة  
الوقية المطلقة التفتة المطلقة والمطلقة العامة والكلية  
العامة من البسائط والوقيات والوجوديات والممكنة  
الخاصة من الكليات بالتقاضي بدليل الخلف فإدانة  
عنه ان يصطلح لاصرف اعادة بدو العكس فيعلم بذلك  
ان العكس غير لازم لهذا الاصل وبيان الخلف في ذلك  
افضل بان انحصارها وهي الوقية تدبر بدو

الادوام في الكل لا يمكن كذب في مثالنا



تبدل في الحقيقة مع بقاء الصدق والكيف لا يتغير الثاني اقلع منا  
لكن الكيف وحكم الموجبات

العكس فانه يصدق لا شيء من التمر بخسوف وقت الترتيب  
لادام مع كذا بعض الخسوف ليس في الامكان العام لصحة  
نفسه وهو كونه مختصا بالضرورة وادام حق الا  
نكاس في الاخص حق والاعم اذا العكس لازم للقبضة  
فوانكس لازم كان العكس لازم للام والاعم لازم للام  
ولا لازم فيكون العكس لازم للاخص ايضا وقد بينا  
علم انعكاسه ههنا اخترا في العكس الجزئية  
لانها اعم من الكلية والممكنة العامة لانها اعم من  
الموجبات واذ لم يصدق اعم لم يصدق الاخص بطريق  
الاولى بخلاف العكس <sup>الاخص</sup> تبدل في الحقيقة في  
جعل يصدق جزئيا لادام الاصل جزئيا ثانيا وصدق جزئيا  
الثانية لادام مع بقاء الصدق اي اذ كانت الاصل صاد  
كانت كان العكس صاد فمع بقاء الكيف اي ان كان الا  
صل موجبات العكس موجبات ان كانت سالبا كالبا سا  
مثلا فلو كان كذا ج ب تنفكس بعكس النقيض الى  
كلانها موافق

الخالق وهو علم

اللازم

من العكس

قولنا

ههنا هم السوال في المستوى

قولنا كل ما ليس بليس ج وهذا طريقه القديما واما  
المتاخرين فقالوا عكس النقيض هو ج لانه في الجزء  
الشا في اوله عكس الجزء الاول ثانيا مع مخالفة الكيف  
ان كان الاصل موجبات العكس سالبا وبالعكس  
وليس ببقاء الصدق كما في قولنا كل ج ب تنفكس  
الحقيقة لا شيء سالبا ب ج والمسلم يصبح جوهلهم  
وعين الاول ثانيا للعلم به ضمنا ولا باعتبار بقاء الصدق  
في النقيض الثاني لانه ساقيا تحت امحاله في ههنا  
النقص في اعتبار ههنا انهم ثمانية بقاء احكام عكس  
النقيض على طريقه القديما اذ فيه عكس لظا اليك  
وترك ما اوردته المتاخرين اذ النقيض المتولد في غير  
منه لا يسعه الجالا ههنا هو في عكس النقيض  
في المستوى يصح كانه السالبة الكلية تنفكس في العكس الثاني  
كنفسها والجزئية لا تنفكس اصلا لذلك الترجمة الكلية في  
عكس النقيض تنفكس كنفسها والجزئية لا تنفكس اصلا الصدق

منه كونه

الاولى

الاولى



قلنا بعض الحيوان لا انسان ولكن بعض الانسان  
 لا حيوان ولكن ذلك التسعة من الوجوه اعطى الوقت  
 والظلمات فالوجود بين والممكن والظلمة العامة لا  
 تفكر عما سبق تفصيل والسوال في العكس المستور  
 وبالعكس احكم السوال ههنا حكم الوجوه والمستور  
 فها هو الوجهة والتسعة لا تفكر الا حيزية لمحو اوان  
 يكون نقيض المحو في السالبة اعلم من الموضوع ولا يجوز سلب  
 نقيض لاخص من عين الامم عليها من ان لا شيء من الانسان  
 بلا حيوان ولا شيء من الحيوان بلا انسان لصدق بعض

والى اصدان مية مطلقه  
ارضا طافه وعرفه طافه

خود نشین الاف بیک المورتم ادا اما ضرر مدار اف علما شغل کائنات من الکاتب سکر الھام بالضرر اور الدوام کام بنا

الحاميا انعكاس الخاصية ٢

کتابخانه

بج بالفضل وهو لا دام العكس في قوله ليس مادام  
والا كان دج في بعض اوقات تكون في فرك في بعض

10  
 11  
 12  
 13  
 14  
 15  
 16  
 17  
 18  
 19  
 20  
 21  
 22  
 23  
 24  
 25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50  
 51  
 52  
 53  
 54  
 55  
 56  
 57  
 58  
 59  
 60  
 61  
 62  
 63  
 64  
 65  
 66  
 67  
 68  
 69  
 70  
 71  
 72  
 73  
 74  
 75  
 76  
 77  
 78  
 79  
 80  
 81  
 82  
 83  
 84  
 85  
 86  
 87  
 88  
 89  
 90  
 91  
 92  
 93  
 94  
 95  
 96  
 97  
 98  
 99  
 100

فانهم واما يباد انعكاس الخاصية من الوجهة الخفية في  
 لشارة الامارة المملوكية على ان يعنى بها السيادة في الزمان في العكس القدر الذي  
 عكس القبط الى العربة الخاصة فهو ان يقال ان اصله عكس



ج. بمادامی لادائای تبضع لیس بالفضل الصدق

اعتناء

اعتبار التاليف بعد التركيب اشارة الى اعتبار الجزء الصورة  
فالجهة والقول يمثل المركبات التامة وغيرها كلها وقبول  
مؤلف من قضايا خرج ما ليس كذلك كالركبات الغير التامة

والفقيهية الواحدة المستقرت لهما والاعكس فيتمها اما البسيط فظاهر  
 من كون ان يجران  
 فقط واما المركبة فلو ان التباد من المضامين القضاة الصريحة

والجزء الثاني من المركب ليس كذلك الاول البتة ومن البتة  
معدودة وقوله بل من خرج الاستعراق والقيء اذ لم لا ينم  
منها شيء نعم يحصل منها الظن بشئ يقبل لانه خرج ما ينم  
منه قول آخر هو ان مقدمة خارجة كقاس المسافات

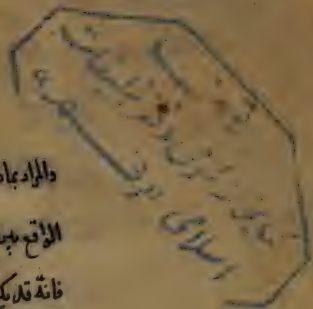
مخوامسا ولپ و دب مساولج فانه يلزم من ذلك من ان  
امسا ولج لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة خارجية هي

ان مساو المساوى مساوى وقياس المساواة مع هذا للقد  
الخارجية بجمع القياسين وبدون القياس انقسام الموصل  
بالذات فاعرف ذلك والقول الامم ان القياس ينتج

ومطلوباً

[illegible]





والمراد بعبارة طرأه الحكم عليه وبيد المراد بهيئة الترتيب  
الواقع بين طريقتيه سواء تحقق في حق الأيجاب او السلب  
فانه قد يكون المذكور في الاستثنائي <sup>الترتيب</sup> فبعض النتيجة لقولنا  
ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكانت النتيجة ان ينتج ان  
هذا ليس بانسان والمذكور في القياس هذا انسان وقد يكون  
المذكور فيه عين النتيجة كقولنا ان في المثال المذكور كنه  
انسان ينتج ان هذا حيوان **فاستثنائي لا شقال على**  
**كله الاستثنائي** اعني ككن **والاى اى اى اى**  
يكن القول الاخر مذكور في القياس بما قد وهيت  
وذلك بان يكون مذكورا بما قد وهيت اذ لا يقبل وجو  
الهيئة بدون المادة وكل لا يقبل قياس لا يشتمل على  
شئ من اجزاء النتيجة المادية والصورية ومن هذا يعلم  
انه لو حذف قوله بعبارة كانت اولى **فافتراق لا افتراق**  
حدود الطريقتين وهي الاصغر والاكبر والاوسط **حلي**  
اى القياس لا افتراق ينقسم الحلي وشرطي لا افتراق كان

وموضوع المطر من الحلي يسمى اصغر فحول الكبر والمكرر اوسط وما فيه الاصغر الصغر  
والاكبر الكبري والاوسط اما فحول الصغر في موضوع الكبري فهو الشك الاول او فحولها

من الحليات الصغر فحلي هو العالم متغير وكل متغير حادث  
فالعالم حادث والافئط على سواء تركب من الشرطيات الصغر  
فحولها كانت الشمس طالعته فالعالم المتعارف موجود وكل ما كان في  
النهاى موجودا فالعالم مسمى فكل كانت الشمس طالعته  
فالعالم مسمى او مركب من الحلية والشرطية على كلاً  
كان هذا الشئ انسانا كان حيوانا وكل حيوان جنم  
فكل كان هذا الشئ انسانا كان جسما والمصر  
قدم الى نصف الافتراق الحلي الكون لا يسطعن الشرطي  
من الحلي اى من الافتراق الحلي **اصغر كونه الموضع في**  
**والغالب** اخص من المحمول اقل افراد منه فيكون الحول  
الكبر والكثر افراد **والمكرر اوسط لتوسطه بين الطرفين**  
**وما فيه اى المقدمه** التي هيها الاصغر تدرك في الصغر  
نظرا الى لفظ الموضوع **الصغر لا شقالها على الا**  
**صغر** الكبري اى وما فيه الاكبر الكبري لا شقالها  
على الاكبر **الشك الاول** يسمى الا لان انما جبهه بهي



فالشأن واحد موصوفهما فالثالث وعكس الأول فالأول وينشط في الأول إيجاب  
الصغرى مع كلية الكبرى

وانتاج البول في نظري يرجع اليه فيكون اسبقه اقدم في  
العلم فالشأن في الاشتراك مع الأول في اشتد التقابل  
اعني الصغرى فالثالث لا يشترط مع الأول في أقصى  
التقدمين اعني الصغرى الكبرى فالأول لا يكون  
في غاية البعد عن الأول <sup>منه</sup> وتعلمها في قدر الحكم من الأول  
وسط الاصف في ذلك لان الحكم في الكبرى إيجابا كان  
او سلبا انما هو على ما ثبت له الاوسط بالفعل بناء على ذلك  
النتج فلو لم يكن في الصغرى بان الاصف ثبت له الاوسط  
بالفعل لم يكن بقدر الحكم من الاوسط الى الاصف مع  
كلية الكبرى لباين اندراج الاصف في الاوسط فيلزم  
من الحكم على الاوسط الحكم على الاصف وذلك لان الاوسط  
محمول ههنا على الاصف مجوز ان يكون المحمول اعم  
من الموضوع ندرج في الكبرى على بعض الاوسط  
لاعتزال ان يكون الاصف غير متدرج في ذلك البعض المحل  
على الاصف كما شاهد في ذلك كل انسان حيوان ومفرد

فلا بد ان يكون الحكم على ذلك الشيء

ينتج الموجبات مع الوجبة الكلية الموجبات مع السالبة الكلية السالبتين  
بالضرورة وفي الشأن في اختلافهما في الكيف

الحيوان فوس ينتج الموجبات الكلية والجزئية  
واللازم فيه للغاية انما هي هذه الشرط ان ينتج الصغرى  
الوجبة الكلية والوجبة الجزئية مع الكبرى الوجبة  
الكلية الموجبات في ذلك تكون النتيجة موجبة جزئية  
وان ينتج الصغريات الموجبات مع السالبة الكلية الكبرى  
السالبتين الكلية والجزئية على ما سبق وامثلة الكل واضحة  
الموجبتين اي ينتج الكلية والجزئية السا  
لبتين اي ينتج الكلية والجزئية بالضرورة مغلق  
مفرد ينتج والمقابلة الاشارة الى ان اشتاج هذا الشكل للمحمول  
الاربع بدونه في اختلاف انتاج سائر الاشكال للتبسيط  
كما سيحيط تفصيلها وفي الشأن في اختلافها الى ان شرط  
في هذا الشكل بحسب الكيفية اضافة التقدمين في السلب  
والايجاب وذلك لانه لو كان هذا الشكل من الموجبتين  
يحصل للاضداد وهو ان يكون العماد في نتيجة القياس  
الايجاب نادرة والسالبة اخرى فانه لو كانت كل انسان مبررا

كلية في الشأن  
موجبة



مع كلية الكبرى مع دوام الصغرى او انما كانت سالبة الكبرى او كانت المكنية  
 صفة رتبة او كانت كبرى مشروطة

وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب ولو بد لنا الكبير  
 يقولنا ان نوس حيوان كان الحق السلبى وكذا الحال لو قالنا  
 من سالبتين كقولنا الاشئ من الافان يحرج ولا شئ من  
 الناطق بل كان الحق الايجاب ولو قلت الاشئ من الدرس  
 يحرج كان الحق السلبى والاختلاف دليل عدم الانتاج فان  
 النتيجة هي القولة الاضراء الذى يلزم من القدمتين  
 فتكون لازم من القدمتين الوجبة لا كانت الحق في معنى  
 المواد هو السالبة ولو كانت لازم منها السالبة لا صلبة  
 في بعض المواد الوجبة **قوله** كلية الكبرى اى بشرط في الشكل  
 الثانى جيب كلية الكبرى ان عند جزئيتها حصل  
 الاختلاف فقولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان  
 ليس ناطق ولو قلنا لايجاب ولو قلنا بعض الفرس ليس  
 ناطق كان الحق السلبى **قوله** مع دوام الصغرى اى  
 بشرط في هذا الشكل بحسب الجهة امران الاول احد  
 الامرين انما لا يصدق والدوام على الصغرى اى يكون

دائمة

ليقع الكليات سالبة كلية والاختلافات في الكم ايضا  
 سالبة جنسية

دائمة او صفة رتبة واما ان تكون كبرى مع التقضايات الست  
 التى تفكر سواها لاسم الشئ لا تفكر سوا  
 لها والثانى ايضا احد الامرين وهو ان المكنية لا  
 سيعمل في هذا الشكل الامع الضرورية سواء كانت  
 الضرورية صغرى او كبرى او مع كبرى مشروطة  
 عامة او خاصة وان كانت كبرى كانت الصغرى  
 ضرورية لا غير دليل الشئ بل لا اله الا الله  
 والفصل لينا سب هذا المختصر **قوله** يقع الكليات  
 المصوب النتيجة في هذا الشكل ايضا اربعة حاصلة من  
 ضرب الكبرى الكلية الوجبة والصغرى من الوجبتين  
 فالضرب الاول هو المركب من كليتين والصغرى مو  
 جهة نحو كل جيب لا شئ من **قوله** الضرب الثانى  
 هو المركب من كليتين والصغرى سالبة نحو لا شئ من  
 جيب وكل ارب والنتيجة فيها سالبة كلية نحو لا  
 شئ من جيب **قوله** اذ بها اشار الى قولنا يقع الكليات

والامر ان يكون كبرى مع التقضايات الست  
 التى تفكر سواها لاسم الشئ لا تفكر سوا  
 لها والثانى ايضا احد الامرين وهو ان المكنية لا  
 سيعمل في هذا الشكل الامع الضرورية سواء كانت  
 الضرورية صغرى او كبرى او مع كبرى مشروطة  
 عامة او خاصة وان كانت كبرى كانت الصغرى  
 ضرورية لا غير دليل الشئ بل لا اله الا الله  
 والفصل لينا سب هذا المختصر **قوله** يقع الكليات  
 المصوب النتيجة في هذا الشكل ايضا اربعة حاصلة من  
 ضرب الكبرى الكلية الوجبة والصغرى من الوجبتين  
 فالضرب الاول هو المركب من كليتين والصغرى مو  
 جهة نحو كل جيب لا شئ من **قوله** الضرب الثانى  
 هو المركب من كليتين والصغرى سالبة نحو لا شئ من  
 جيب وكل ارب والنتيجة فيها سالبة كلية نحو لا  
 شئ من جيب **قوله** اذ بها اشار الى قولنا يقع الكليات

السالبة من رتبة العنصرية الكبرى سالبة العنصرية



بالخلاف عكس الكبرياء الصفراء ثم الترتيب ثم عكس الترتيب وفي الثالث

سأله كلبية والضرب الثالث هو الكبر من صفر

جنبۃ مرجیۃ و کبری کلبیۃ تسالبتہ خویمفر

**باب** ولائتي من **اب** والفتاب الابع هو الميك  
بعض الانان حيوان ولائتي من اب يكونون في مبدئهم بعض الانان ليس  
من صفى جنسية سالبة وكبرى كلمة موجبة

خوبص **ج** لیس **ج** وکر **ج** ایسا **ج** النجۃ منها سبالة  
بعضی کہوں لیس بایان **ج** وکر **ج** لیس **ج** ایسا **ج** النجۃ منها سبالة  
جزئیۃ خوبص **ج** لیس **ج** وکر **ج** ایسا **ج** النجۃ منها سبالة

والتخلفات في الكم ايضاى كما انها مختلفات في

المكيون بناء على ما سبق في الشرايط سالبة جزئية

قوله بالخلف يعني دليل الشايع هذا الضرب لهاتين

التي هي من اموال الاول الخلف وهوان يجعل يقبض النجاة

الاجاب صفى و كبرى القياس كهيئة كبرى

التي من السم الاول ما نافي الصغرى وهذا جاد في

الضروب الاربعه كلها الثاني عكس الكبرى ليس

الى الشك الاول لنتم التفتة المطلوبة وذلك انما يحى

فالفصل الاول والثالث لان كبريها سالت كلته

نفسک

اجاب المنزه وفعليها

تفكر كيفها واما الاخير امان فكتب بها موجبة

كلية لا تفكر الاموجبة جنبة لا يصح الكسرية

الكتاب الاول مع ان صفراهما ايضا سالبة لا يصح صفروية

الشكل الاول والثالثان ينعكس الترتيب في جعل

الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير شكرا ربك

ثم تفكر القريب اذ لا ينتج نتيجة تفكر الحبيب المظلم

وذلك انما يتصور فيما يكون عكس الضمير فكيف ليصلح

كبرية الكل الاول وهذا اما هو في الضرب الثاني

فان صفوا سالبة كلية تفكر كنفها واما لا

وَالثَّالِثُ فَصْفَرُهَا مَوْجِبَةٌ لَا تَنْعَكُسُ إِلَّا جَنْبُورَةً

واما الى اربع فصلا سالت خيرية لا تفكر ولو

نكاسها لا يكون الا الى جنسية ايه فقد بر قوله

ایجاب الصغری وفعلیتها لات الحکم فی کبراه سواء

كان ايجابا اوسلبا على ماهو اوسط بالفصل كامى

لولا تجد الاصغر مع الاداس بالفضل بان لا تجد

ادبىك الصغرى فبعيد شكلا وادبىك عم



مع كلية احدية النتج الموجبات مع الموجبة الكلية او بالعكس موجبة جزئية  
ومع السالبة الكلية او الكلية مع الجزئية جزئية سالبة

اصلا ويكون صفى سالبة او يتجدد كذا لا بالفضل  
ويكون الصفى موجبة ممكنة لم يتجدد الحكم من الا  
وسط بالفضل الى الصفى **قوله** مع كلية احدية  
لان لو كانت المقدمات جزئيتين لما كان يكون  
البعض من الاوسط المحكوم عليه بالا صغرى البعض  
الحكوم عليه بالا كبر فلا يانم تصديته الحكم بالا كبر  
الى الا صغرى فلا يصدر بعض الحيوان انسان ونصف  
الحيوان فوس ولا يصدر بعض الانسان فوس **قوله**  
الوجبات الصفى بالنتجة في هذا الشكل بحسب  
الشرايط المذكورة ستة حاصل من صفى الصفى  
الموجبة كلية الى الكبريات الادبع وصفى الصفى  
الموجبة الجزئية الى الكبريتين الكليتين الموجبة  
والسالبة وهذه الفرض كلها مشتركة في امكانها  
نتج الاجزئية كمن ثلثة منها نتج الايجاب و  
ثلثة نتج السلب واما النتيجة الايجاب فادلهما التي

بالخلاف او عكس الصفى او الكبرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة

من موجبة كليتين نحو كل ج ب وكل ج ا فبعض  
**ب ا** واثباتها التركيب من موجبة جزئية صفى  
وموجبة كلية كبرى والمهذب ان شاء الله مقوله  
النتج الموجبات اى صفى مع الموجبة الكلية اى  
كبرى الثالث عكس الثانى اعنى الكبر من موجبة  
كلية صفى وموجبة جزئية كبرى واليه ان شاء  
مقوله وبالعكس فبعض المارد من العكس عكس الصفى  
المذكورين ان عكس الاول الا الاول فتامر واما النتيجة  
للسلب فادلهما التركيب من موجبة كلية وسالبة كلية  
والثاني من موجبة جزئية وسالبة كلية واليهما  
ان شاء الله مقوله ومع السالبة الكلية واليهما ان شاء الله  
ومع السالبة الكلية اى النتج الوجبات مع السالبة  
الكلية الثالث من موجبة كلية وسالبة جزئية  
كما قاله الكلية مع الجزئية اى الموجبة الكلية  
مع السالبة الجزئية **قوله** بالخلف يعنى بيان انتاج



وفي الرابع ايجابهما مع كلية الصغرى واخلاقها في الكيف مع كلية احدية

هذه الضروب بهذه النتائج اما بالخلق وهو ههنا  
ان يؤخذ بقية النتيجة ويجعل لكلية كبرى وصغرى  
القياس لا ايجاب صغرى لنتيج من الشكل الاول ما  
ينافي الكبرى وهذا يجري في الضروب كلها واما  
عكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وذلك حيث  
يكون الكبرى كلية وهو في الاول والثاني والرابع  
والخامس واما عكس الكبرى ليصير شكلا واما ثمر  
عكس الترتيب ليرتد شكلا ولا ينتج نتيجة ثم تنفك  
هذه النتيجة فانظر الى ذلك حيث يكون الكبرى موجبة  
ليصير الكبرى عكسه صغرى الشكل الاول ويكون الصغرى  
كلية ليصير الكبرى له كما في الضرب الاول والثالث لا غير  
**قوله** وفي الرابع شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكم  
الكيف احد الامرين اما ايجاب المقدمتين مع كلية  
الصغرى واما اخلاق المقدمتين في الكيف مع كلية  
احدهما وذلك لا يتلوا احدهما لزم اما كون المقدمتين

سالبتين او موجبتين مع كون الصغرى جزئية  
او جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى تقدير تنادي والتلوة  
بحسب الاختلاف وهو دليل العمق اما على الاول فلا بد  
الحق في قولنا الاشئ من الحجر بانسان ولاشئ من الشا  
يجز هو الايجاب ولو قلنا ولاشئ من القرس يجز  
كان الحق السلب واما على الثاني فلا نا اذا قلنا بصغر  
الحيوان انسان وكلنا طين حيوان كان الحق الايجاب  
ولو قلنا كل طين حيوان كان الحق السلب واما على الثالث  
لشفا ان الحق في قولنا بعض الحيوان انسان و  
بعض الجسم ليس بحيوان هو الايجاب ولو قلنا بعض  
الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب ثم ان المقام يتغير  
لبينات الشريط الرابع بحسب الجهة لقلة الاعتدال  
بهذا الشكل كما ان السلب عن الطبع ولم يتعرض ايضا لنتائج  
الاختلافات الحاصلة من الوجهات في شقوق  
الاشكال الاربعة لطول الكلام فيها منقضيها موكو



الوجه  
 ينتج الكلية مع الاربع والجزئية مع السالبة والكلية مع السالبة مع الموجبة الكلية  
 وكليةها مع الموجبة الجزئية موجبة جزئية  
 ان المركب سلب والافسالة

المطلوبات التي قد ينتج الضرب النتيجة في هذا  
 الشكل يجب احداً من الطرفين السابقين فإنته حاصلة  
 من ضم الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة  
 الاربع والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة  
 الكلية وضم الصغرى من السالبتين الكلية والجزئية  
 مع الكبرى الموجبة الكلية وضم كليتها اي الصغرى  
 السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فالاول  
 من هذا الضرب وهما المؤلفين موجبتين كليتين والآخر  
 من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية والبرهان  
 المتعلق على السلب ينتج سالبة جزئية في جميعها الا  
 في ضرب واحد هو المركب من صغرى سالبة كلية  
 وكبرى موجبة كلية فانه ينتج نسامح حيث توهم ان  
 ما سوى الاولين من هذه الضروب ينتج السلب الجزئي  
 وليس كذلك كما عرفت ولقد تم لفظ موجبة على جزئية  
 كانت الاولى والتفصيل هذا ان ضرب هذه الشكليات ثمانية

الكلية

كبريتان موجبة جزئية

حالة كلية وفي عبارة الصغرى

الاول

بالخلاف او بعكس الترتيب ثم النتيجة او بعكس مقتضى ما ياراد اي الثاني  
 بعكس الصغرى

الاول من موجبتين كليتين الثاني من موجبة كلية  
 صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية  
 الثالث من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية  
 ينتج سالبة كلية الرابع عكس ذلك الخامس من  
 صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة جزئية كلية  
 والسادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية  
 كبرى السابع من موجبة كلية كبرى صغرى وسالبة  
 جزئية كبرى الثامن سالبة كلية صغرى وموجبة  
 جزئية كبرى وهذه الضروب الخمسة الباقية ينتج  
 سالبة جزئية فاحفظ هذا التفصيل فانه نافع فيما سيح  
 قولم بالخلاف وهو قد هذه الشكليات ويخذ تقيض النتيجة  
 ويضم الحاد المقدمتين لنتج ما ينعكس الى ما ينافي القدر  
 الاخرى وذلك انما يجري في الضرب الاول والثاني  
 والثالث والرابع والخامس والسادس والاولى والمص  
 يجب ان في السادس وهو سهو قولم او بعكس الترتيب



او يعكس ومقدمين او بالوردى كفاي لتناق يعكس الصغرى او الثالث يعكس الكبرى

وذلك لما جرى بحيث يكون الكبرى موجبة والصغرى  
كلمة والتجعة مع ذلك قابلة للانكاس كما هو في الاول  
والثاني والثالث والثامن ايضا انكست السابعة  
الخامسة كما اذا كانت احدا الخاصيتين دون البواقي  
او يعكس المقدمتين فيرجع الى الشكل الاول ولا  
يجري الا حيث يكون الصغرى موجبة والكبرى  
سالبة كلمة لتعكس الحكمة كفاي الرابع والخامس  
لا غير **قوله** او بالورد لا يجري الا حيث يكون المقدما  
مختلفين في الكيف والكبرى كلمة والصغرى قابلة  
كفاي الثالث والرابع والخامس والسادس ايضا  
ان انكست السابعة الخامسة لا غير **قوله** يعكس الكبرى  
ولا يجري الا حيث يكون الصغرى موجبة والكبرى  
قابلة للانكاس ويكون الصغرى او عكس الكبرى كلمة  
وهذا لا ينبغي لانهم لاولين في هذا الشكل تدبر ذلك  
كما في الاول والثاني والرابع والخاص والسادس ايضا

انكس

انكس السابعة في دون البواقي **قوله** ومضابطه  
شروط الخ اى الامر الذي اذا عنيته في كفاي  
انكس على كفاي متبعا وشتما على الشروط السابقة  
حينما **قوله** لانها لا يدرى ان لا يدرى انتاج القياس من  
احدا من على سبيل منع الخلق **قوله** اما من عموم موضوع  
الاولى كالكبرى في الشكل الاول وكاحد المقدمتين  
في الشكل الثالث وكالصغرى في الضرب الاول والثاني  
والثالث والرابع والسادس والسابع من شكل الرابع  
**قوله** مع ملاقاته اى بان يحمل الاوسط ايجابا على  
الصغرى بالفعل كفاي صغرى الشكل الاول واما بان يحمل  
الصغرى على الاوسط ايجابا بالفعل فتجد في صغرى  
الشكل الثالث وكفاي صغرى الضرب الاول والثاني  
والرابع والسادس من الشكل الرابع وفي الكلام اشارة  
استطرادية الى اشتراط الفعلية الصغرى في هذه  
الضروب انية **قوله** او حلية على الكبرى اى ايجابا

ح على الاوسط على  
الكبرى







وصف الاوسط المحول كذلك الى ذات الاصغر الموضوع  
 في الصغر يعني لا بد ان يكون الغنيان المذكوران  
 مكيفين بكيفيتين بحيث يقع اجتماع هاتين النبتين  
 في الصغر لئلا يتحد طرفاهما فوضنا هذه المناقاة دائرية و  
 جوياء واما ما مر من شرح الشكل الثاني بحسب  
 الجهة فتعقبا لتحقاق الانتاج وباتفاقها ينتهي ما  
 اتفقا دائرية مع الشرحين وجود اى كلما وجد الشرط  
 المذكوران تحققت المناقاة المذكورة فلا تنفذ كانت  
 الصغرى مما يصدق عليه الدوام والكبرى اى قضية  
 كانت من الوجهات ماعدا للمكثرت فان لها حكما عليها  
 سبحانه فلا يخفى في شك انه ح يكون نسبة وصف  
 الاوسط الى ذات الاصغر بدوام الايجاب مثلا ولا انزل  
 من ان يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر  
 بفطرية السلب ضرورة ان المطلقة العامة اعم من تلك  
 الكبرى المطلقة العامة يدور على سلب الاوسط عن ذات

الاكبر بالفعل كانت مستويا عن وصفه بالفعل قطعا و  
 لا خفاء في المناقاة بين دوام الايجاب وفطرية السلب  
 واذ لم تحق المناقاة بشي وظهر لا يلزم المناقاة بنبذة  
 وبين الاكبر بالفرض وكونه اذا كانت الكبرى مما يعكس  
 سالبها والصغرى على قضية كانت سوى المكثرت كما  
 هو اذ ح يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر ضرورة  
 الايجاب مثلا او دوامه ولا خفاء في مناقاة مع نسبة  
 وصف الاوسط الى ذات اصغر بفطرية السلب واخرضا  
 وكذا اذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورة و  
 مشروطة اذ ح يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات  
 الاصغر بالكان الايجاب مثلا ونسبة وصف الاوسط  
 الى وصف الاكبر بفطرية السلب اما في الكبرى المشروطة  
 قطعا واما في الفرض فبضرورة فلا بد المحول اذا كان ضروريا  
 للذات ما دام موجودا كان ضروريا وصفها المتولدات  
 الذات لا بد ان تكون وصفه والمحول لازم الاكبر لازم وكذا



اذا كانت الكبرى ممكنة والكبرى صغرى ضرورية  
فبما مازد اما انها واجبة مع الشرح على ما في كلامنا انتهى  
احد الشرحين المذكورين لم يتحقق المناقشات المذكورة  
فلا شك ان يكون الصغرى مما يصدق عليه الدوام ولا  
الكبرى مما يتفكر سالبه لم يكن في الصغريات اخفى  
من المشقة الخاصة ولا في الكبريات اخفى من الوقفية  
ولا مناقشات بين ضرورة التسليم الايجاب فلا يجب  
الوصف لانهما بين ضرورة التسليم في وقت معين لا  
دائما بل في ذلك الوقت غير اوقات الوصف المعنوي  
واذا ارتفعت المناقشات بين الاخصيص ارتفعت بين ما هو  
اخص منها ضرورة وكذا اذا لم تكن الكبرى ضرورية لا مشروطة  
حيث كون الصغرى ممكنة كانت اخفى الكبريات الزائفة  
والغريبة الخاصة او الوقفية ولا مناقشات بين امكان  
الايجاب ودوام التسليم مادام الذات ولا ينفى وبين دوام  
السلب مادام الذات وتحقيق هذا المعنى على هذا الوجه هو  
حيث

لما كان التسليم في وقت معين  
فلا شك ان يكون الصغرى  
مما يصدق عليه الدوام ولا  
الكبرى مما يتفكر سالبه لم  
يكن في الصغريات اخفى من  
المشقة الخاصة ولا في  
الكبريات اخفى من الوقفية  
ولا مناقشات بين ضرورة  
التسليم الايجاب فلا يجب  
الوصف لانهما بين ضرورة  
التسليم في وقت معين لا  
دائما بل في ذلك الوقت  
غير اوقات الوصف المعنوي  
واذا ارتفعت المناقشات  
بين الاخصيص ارتفعت بين  
ما هو اخص منها ضرورة  
وكذا اذا لم تكن الكبرى  
ضرورية لا مشروطة حيث  
كون الصغرى ممكنة كانت  
اخص الكبريات الزائفة  
والغريبة الخاصة او  
الوقفية ولا مناقشات  
بين امكان الايجاب ودوام  
التسليم مادام الذات ولا  
ينفي وبين دوام السلب  
مادام الذات وتحقيق هذا  
المعنى على هذا الوجه هو  
حيث

مما تفرقت به مجموع الله الجليل والله يهدي من  
يشاء المسواء السبل وهو حسبى نعم الوكيل **قوله** من  
تصليته كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالتقاء موجود  
وكما كانت الشمس موجودة فالعالم مضي **قوله** او منفصلين  
كقولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا  
واما ان يكون الزوج زوج الزوج او يكون زوج الفرد  
ينجح اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد  
او يكون فردا **قوله** او حكيمة منفصلة نحو هذا انسان وكلما  
كان الشيء انسانا كان حيوانا فينتج هذا حيوان **قوله**  
او حكيمة منفصلة نحو هذا عدد واما اما ان يكون العدد  
زوجا او فردا في هذا اما ان يكون زوجا او فردا **قوله** او منفصلة  
ومنفصلة نحو كلما كان هذا ثلثة فهو عدده واما اما  
ان يكون العدد زوجا او يكون فردا فينتج كلما كان هذا  
ثلثة فاما ان يكون زوجا او فردا **قوله** وبمقدارية  
الاسماء الثلاثة الاقسام من اشتراك المقدسات في حيز



فصل الاستثنائي ينتج من التصلية

يكون هو الأوسط فاما ان يكون محكوما عليه في كلام  
المقدمين او محكوما به او محكوما به في الصغرى ومحكوما  
عليه في الكبرى او بالعكس فالأول هو الشكل الثالث  
والثاني هو الثاني والثالث هو الأول والرابع هو  
الرابع وفي تفصيل الاستدلال اربعة في تلك الاقسام الخمسة  
بحسب الشارطة والضرب والنتائج طول لا يليق بالمختصر  
فيطلب من مطلوبات المتأخرين **الاستثنائي** اي  
القياس الاستثنائي وهو الذي يكون النتيجة مذكورة  
فيه باداة وهيئة ابدائية مركب من مقدمة شرطية  
ومقدمة حاوية يستثنى فيها عين احد طرفي  
الشرطية او نقيض لنتيجتها **على** الاخر ونقيضها  
الاحتمالات المتصورة في انتاج كل استثنائي  
اربعة وضع كل ورفع كل لكن النتيج منها في كل قسم  
شي ونقيضه ما افاد المرص ان الشرطية  
ان كانت متصل ينتج منه احتمالا ان وضع المقدم

وضع المقدم ورفع التالي ومحل الحقيقة وضع كل كانت الجمع ورفع

ينتج وضع التالي لاستدلال تحقق المزدوم تحقق المقدم  
تحقق المزدوم انتفاء ورفع التالي ينتج رفع المقدم لاستدلال  
انتفاء المزدوم انتفاء المزدوم واما وضع التالي فلا ينتج وضع  
المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي لحيوان كورت المزدوم اعم  
فلا يلزم من تحقق تحقق المزدوم ولا من انتفاء المزدوم انتفاء المزدوم  
وقد علمت من هذا ان المراد بالتصلية في هذا الباب التزمية  
واعلم ان هذا المراد بالتفصيل هذه العنادية وان كانت  
الشرطية منفصلة فاما في الجمع ينتج وضع كل جبره رفع  
الاخر لا امتناع اجتماعهما ولا ينتج من رفع كل جبره الا وضع  
الاخر لعدم امتناع الخواينيهما واما في الخلو والعكس اما الحقيقة  
فلا اشتد على مني الجمع والخبر ينتج في الصورة الرابع **الاستثنائي**  
الرابع **الاستثنائي** وضع المقدم ورفع التالي لحيوان كان هذا اننا  
هو حيوانه لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس حيوان  
فليس بانسان **والحقيقة** كقولنا اما ان يكون هذا  
العدد زوجا او فردا لكنه زوج فليس فردا لكنه فرد فليس







معدوما قصد بقيا موصل المحصول تصديق فلا يندرج  
 تحت المحجة وكان الباعث على هذه المسامحة هو  
 الاشارة الى ان سمية هذا القسم المحجة بالاستقراء  
 ليس على سبيل الارجال بل على سبيل النقل القليل وهذا  
 وجه آخر سمح انشاء الله تعالى الجليل في تحقيق القليل  
**قوله** النباتات حكم على ما يدرى بالتوصيف فيكون اشارة الى ان  
 المطبق في الاستقراء لا يكون حكما جزئيا كما تحققه واما بقية  
 الاضافات والتعريفات في كل موضع عن المضاف اليه اى  
 النباتات حكم عليها اى على تلك الجزئيات وهذا اذا  
 شمل الحكم الجزئي والكل على ما يجب الظن الا ان  
 في الواقع لا يكون المطبق بالاستقراء الا الكل في تحقيق ذلك  
 انهم قالوا ان الاستقراء اما تام يصنع فيه الجزئيات  
 باسرها وهو يجمع الحقائق والقسم كقولنا كل حيوان  
 اما ناطق او غير ناطق وكل ناطق حسان وكل غير ناطق  
 من الحيوان حاسر فينتج حيوان حاسر وهذا القسم

يفيد اليقين واما ناقصا فينتج فيه تتبع اكثر الجزئيات  
 كقولنا كل حيوان يحرك فلكه الا في علم الفقه لان  
 الانسان كذلك والفرد كذلك والفرد كذلك الى  
 غير ذلك مما لا يحصى من افراد الحيوان وهذا القسم  
 لا يفيد الا الظن اذ من الجائز ان يكون من الحيوان  
 التي لم تصادفها ما يحرك فلكه الا في علم الفقه لان سمية  
 في التماسح ولا يخفى ان الحكم بان الناقص لا يفيد الا الظن  
 انما يصح اذا كانت الملة الحكم الكلية واما اذا اكتفى بالجزء فذلك  
 ان تتبع البعض فيفيد اليقين به كائنا لم يعبء الحيوان  
 ونحو بعضه انسان وكل فينتج فلكه الا في علم الفقه  
 الفقه وكل انسان امين كذلك ينتج قطعا ان بعض الحيوان  
 كذلك ومن هذا علم ان كل عبارة المت على التوصيف كما

هو الاول اخص من حيث الدراية اذ ليس فيه وصحة  
 القبرين بالعلم **قوله** والقنبليات مشاركة جزئيا في علم الحكم لنبات فيه  
 في علم الحكم لنبات فيه اى لنبات الحكم في الجزئيات لا في الكل  
 في علم الحكم لنبات فيه اى لنبات الحكم في الجزئيات لا في الكل







حيث تسمى على وصف واحد فيستفاد من ذلك كون هذا  
الوصف على كماله كمالا حرة الخزانة الاختار من العبد  
او البعاط او الدور الخصوص او العلم الخصوص او الال  
بحجة المخصوصة او الاسكار كان الاول ليس بعلة لو  
جوده في الدلبس بدور الحرمة وكذا البواني ما سوا  
الاسكار مثلا ما ذكرنا فنعين الاسكار للعلية **قوله**  
القياس الى القياس كما يقسم باعتبار الهيئة والصورة  
الى الاستثنائي والاقترافي باتساعهما فلهذا يقسم  
باعتبار المادة الى الصناعات الخسرية البرهان  
والجمل والخطابة والشعر الخالطة وقد يسمى السفسطة  
انما لان مقدماته اما ان يفيد صدقا او تأثيرا اخر  
غير الصدق يعنى التخييل والشا في الشعر والاول  
اما ان يفيد ظنا او خيالا فالاول الخطابة والشا في  
اناد ظنا جزوا يقينا فهو البرهان والا فانه اعتبر  
فيه عدم الاعتراض من العامة او التسليم من الخضم فهو

التخييل

الجمل والا فانه الخالطة واعلم ان الخالطة ان استعملت  
فمقابلته الحكم سميت سفسطة وان استعملت في  
مقابلته الحكم سميت مشاغبة واعلم انضاته بعقوب  
البرهان ان يكون مقدماته باسرها يقينية بخلاف  
غيره من الاقسام مثلا يكفى في كون القياس مخالطة  
ان يكون احلى مقدماته وهيمه وان كانت الاخرى  
يقينية فموجب ان لا يكون فيها ما هو دون منها كالشعر  
والا يلحق بالادوات فالتركيب من مقدمة مشهورة واخرى  
مخيلة لا يستعمل بالبرهان فاعرفه **قوله** من اليقينات  
الم اليقين هو التصديق الجازم المطابقة للواقع الثابت  
باعتبار التصديق لم يشتمل الشك والوهم والتخييل وسائر  
الصورات ويقيد الخزم اخراج الفن ويقيد المطابقة للجمل  
التركيب ويقيد الثابت التقليد ثم المقدمات اليقينية اما  
بديهيات لا شتم الى الدور او التسلسل فاصول اليقينات  
على البديهيات والنظرية متفرقة عليها والبديهيات

انظر الى ختمية  
الى البديهيات



## الأوليات والمجاهلات

سنة أقسام الحكم الاستفهام ووجه الضبطان الضبطان  
البدئية اما ان يكون تصويها مع النسبة كما  
في الحكم والخبر او لا يكون فالاول هو الاوليات والثاني  
اما ان يكون يتوقف على واسطة غير الحس الظاهر والباطن  
او لا الثاني المشاهدات وتقيم الى مشاهدات بالحس  
الظاهري حسيات والمجاهلات بالحس الباطن و  
يتم بعدايات والاول اما ان يكون تلك الواسطة بحيث  
لا يتبين عن الزمن عند حضور الاطر او لا يكون كذلك  
والاول هي الفطريات ويتم فيها قياساتها معها والثاني  
اما ان استعاره المدرس وهو الانتقال الدقيق من الشا  
هات الى الطالب او لا يتغير فالاول الحاسيات والثاني ان  
كان الحكم فيه حاصله باجبار جاعته يتبين عند المقابلة اليهم  
طبع على الكذب فهو المتواترات وان لم يكن كذلك بل جاصل من  
كثرة التجارب فهو الحاسيات وقد علم بذلك حد كل واحد منها  
**والاوليات** كقولنا الكواكب اعظم من البرق **المجاهلات**

والحقيقيات والمتواترات والفطريات ثم ان كان الاوسط مع عليه للنبذة  
في الزهر عليه لها في الواقع فالحق والافاق واما جدي في تباين من المشهورات

اما المشاهلات الظاهرة فنقولنا الشمس مشرقة والاشا  
مخرقة واما الباطنة فنقولنا ان لنا جوارحنا وعظمتنا **والثانيات**  
كقولنا اسهونا مسهل للصغار **والحادسيات** كقولنا  
مذاقهم مستفاد من الشمس **والمتواترات** كقولنا مسكة  
موجودة **والفطريات** كقولنا لنا الاربعه روج فان الحكم  
فيه بواسطة لا يتبين عن ذهنك عند ملاحظة اطر هذه  
الحكم وهو الانقسام بمساويين **ثم ان كان الى الحد الاوسط**  
في البرهان بل في كل قياس لا بد ان يكون على حصول العلم  
بالنسبة الاجابية او النسبة الطارئة في النتيجة ولهذا يقال  
له الواسطة في الانبات والواسطة في التصديق وان كان  
مع ذلك والواسطة في النبوت انما هي علمته لتلك النسبة فلا  
اجابية او السببية في الواقع وفي نفس الامر لتفقد الاخلال  
في قولنا هذا متعقبا للاخلال وكل متعقبا للاخلال ما عوم  
فهذا محوم فالبرهان ح يتبين به ان السببية لا تلتزم على ما هو  
الحكم وعلمته في الواقع وان لم يكن والواسطة في النبوت انما هي



من الشهوات والمهمات واما خاطي يات من القبول والمطهرات اما

شعري يات من الخيلات

أمكن علة للفتنة في نفس الامر فالههات يستمر بها نانا نينا  
حيث لم يدرك الا على انية الحكم وتحققه في الواقع دون علة  
سواء كان القول مع معادلا للحكم كالحكم في قولنا زيد مجرم  
وكذا مجرم متحقق للاطلاط في زيد متحقق للاطلاط وقد يتحقق  
هذا باسم الدليل اذ لم يكن معادلا للحكم كما ان العلة لم يكن دليل  
مطلوب للثبات وهذا المخصص باسم كما يقال هذه الحق  
يستند فيها وكما هي في شدة مما تحرف في هذه الحق محرفة  
فان الاشتداد فيها ليس معادلا للاطلاق ولا العكس بل  
كلها معادلات للاطلاق للصفاء المتحقق الخارج من  
المرق **من** الشهوات هي القضايا التي تطابق  
فيها اراء الكواكب الاحسان وقبح المعددان اداء  
طائفة كقبح ذبح الجذبات عند اهل الهند **والله**  
والسلات هي قضايا سالت من الحزم في المناظرة او هي  
عليها في علم واخذ في آخر على بينة التسليم **من** القبول  
هي قضايا يؤخذ من معتقد فيه كالاوليا والحكماء

والمنظرات

واما سقطي يات من الهيئات والشيئات

والمنظرات هي قضايا يحكم بها العقل حكما راجعا بوجها  
ومقابلته بالقبولات تبدل بمقابلة العام بالخاص  
فالمراد به ما سوى الخاص من الخيلات هي قضايا لا **تقول**  
يذكر بها النفس ولكن يتأثر فيها غيبا ونهيبا  
واذا اقول بها صحيح او ذنب كاهو المقارفة الا اذ را  
التأثير **واما** سقطي منسوب الى السقوط وهي مشتقة  
من سقوطها معرب سونا اسقط الفرة يونانين  
يعني الحكمة الموهبة **والله** من الهيئات هي  
القضايا التي يحكم بها الروح في غير المحسوس قياسا  
على المحسوس كما يقال كل موجود فهو محتمل **والشيئات**  
هي القضايا الكاذبة الشبهة بالصادقة الادلية او الشهرة  
لاشبهاء **المنظرة** ومعنوي واعلم ان ما ذكره المتأخر في  
الصناعات الخلقية من اجله واهله مع كونه  
من المهمات وطول في الاقترابيات الشيطانية والوانم **الشيئات**  
مع قلة الحدودي عليها بطائفة كتب القدماء فان



خاتمة اجزاء العلوم الموضوعات وهي التي يختص بها في العلم <sup>من</sup> اجزاء العلم <sup>من</sup> اجزاء العلم  
 والبادئ وهي حدود الموضوعات واجزائها

الذي هو العلم  
 والبادئ  
 والعلوم

فما شفاء العليل ونجات العليل <sup>في</sup> اجزاء العلم  
 كل علم من العلوم المدرك لا بد فيه من امور ثلث  
 احدها ما يختص به عن حقيقته والاثر والمطابق منه  
 اي يجمع جميع اجزاء العلم اليه وهو الموضع وذلك  
 الاثر هو الاعراض الزائدة له الشائبة القضايا التي تقع  
 فيها هذه الخجة وهي المسألة وهي نظرية ولا غلب قد تكون  
 بدت هيئات تحتاج الى تنبيه كما صرحوا به <sup>في</sup> مطلب  
 في العلم يتم القليلين واما ما يوجد في بعض النسخ من  
 التخصيص بقوله بالبرهان فمن زيادات الناسخ على اثر  
 يمكن توجيه بانه بناء على الغالب في باب المراد بالبرهان  
 ما يتناول الشبهة فنبه الثالث ما ينبغي عليه المسائل  
 مما يفيد تصورات اطرافها والتصرفات بالحقايق  
 المأخوذة في لا يابها فالاول هي البادئ التقدير  
<sup>في</sup> الموضوعات ههنا اشكال مشهور وهو ان من  
 على الموضوع من اجزاء العلوم اما ان يريد به نفس

في البادئ  
 التقديرية والنسب

الموضع

الموضوع من اجزاء الموضوع او تعريفه او التصديق  
 بوجوده او التصديق بموضوعه والاول مندرج  
 في موضوعات المسائل التي هي اجزاء للمسائل فلا يكون  
 جزءا على حدة والثاني من البادئ التصورية والثالث  
 من البادئ التصديقية فلا يكون جزءا على حدة ايضا  
 والرابع من مقدمات الشرح فلا يكون جزءا ويكفي الجواب  
 باختيار كل من الشقوق الاربع اما على الاول فيقال ان  
 نفس الموضوع وان اندرج في المسائل لكن لشدة الاعتناء  
 به من حيث انه المقصود من العلم معرفة احوال الوجودات تحتها  
 عند جزء اعلم له او يقال ان المسائل ليست هي مجموع المد  
 صنوعات والمجولات والنسب بل المجولات المنسوبة الى المد  
 صنوعات قال الحق الدراف في حاشية الطالع المسائل  
 هي المجولات المنسوبة بالادلة وفيه نظر فانه لا يلام  
 ظاهر قول المصنف والمسائل هي القضايا كذا ومن موضوعاتها  
 كذا ونحوه لا يقال كذا او انهم فلو كانت المسائل نفس المجولات



المشوبة لوجوبها على سائر موضوعات السابيل التي هي  
 وراء موضوع العلم جزء على جهة تقدير واما على الشا في ثبوتها  
 ان تعريف الموضوع وانه كان مندرجا في المبادئ التصورية  
 لكن هذه جهة اعلمية لمزيد الاعتناء بمركا سينوا اما على  
 الثالث فيقال فيلما مر وبقال بان هذا التصديق بوجود  
 الموضوع من المبادئ التصورية فيكون عن الشيء تسامح  
 فان المبادئ التصورية هي المقادير التي يتألف منها  
 قياسات العلم فتعرف على تلك العلامة في شرح التعليلات وابتد  
 ببيان الشيء المنفرد فيقول المعتبر في عليها قياسات  
 العلم تعريفه وتفسيره بالام واما على الواجب فيقال ان التصديق  
 بالموضوعية لما تفرقت عليه الشرع على بصيرة وكأله مزيد  
 من التفسير في معرفة مباحث العلم وتغيرها على البصر  
 على حين ان العلم مسامحة وهذا بعد المحتملات **وقد**  
 اجزاءها اي حدود اجزائها اذا كانت الموضوعات  
 مركبة **واعراضها** اي حدودها العوارض المنسبة اليها

او مقدمات بنسبة او ما خففت به في عليها قياسات العلم والسابيل وهي قضايا تطلب في العلم  
 وموضوعاتها لا موضوع العلم او نوع منه او جزء في ذلك او مركب في ذلك او خارجة عنها **واعراضها**  
 ٦١  
 حققتها

الموضوعات **وقد** ومقدمات بنسبة المبادئ التصورية  
 اما مقدمات بنسبة بنفسها اي بدئية او مقدمات ما  
 خوده اي نظرية تاللا الى مستوى علم ما متعارف والثانية  
 ان اذعن بها بها المتعلم بحسن ظن بالعلم سويت اصولا ومنه  
 عتروا ان اخذها مع استكمال رسمت مصداقات ومن ههنا  
 يعلم ان مقدمات واحدة يجوز ان يكون اصولا موضوعات البنسبة  
 الى شخص مصداقية بالقياس الى **وقد** موضوع العلم كقولهم  
 في الطبيعي كاجسام تلك شكل طبيعي **وقد** او عرضة الى له كقولهم  
 كل متحرك له ميل **وقد** او مركب من الموضوع مع العرض الذاتي  
 لقول المنهلسو كيقدر وسط في البنسبة فموضوع ما يحيط  
 به الظلمات او من نوعه مع العرض الذاتي كقولهم كخط قائم  
 على خط ناقص او يدعى خيصة قائمات او مساوئيات لها  
**وقد** ومحولاتها اي محولات السابيل لاحقة لها اي عارضة لتلك  
 اي من موضوعات السابيل لاحقة لها اي عارضة لتلك  
 الموضوعات والمراد ههنا محولات عليها فان العارضة هو



هو الخارج المحمول فاذا جرد عن قيد الخرج للتصريح  
 بجائز ايق الحد ولو اكنى المصدا بالحدود وكفى وجوبه في معنى النسخ  
**لذا نقول** وهو محجب الظاهر لا ينطبق الا على العرض  
 الاول اي الاحق للشيء الاول بالذات اي بدور وطلقة  
 في العرض لا يشتمل العارض برأسه السادى مع ان  
 من العرض الذي انقضا ولذا اوله بعض الشارحين وقال  
 الاستعلاء بمقصود بذاته اسوة كان له قبلها  
 لذا نقول الامر بما يوافق ان اللاحق للشيء لما هو هو  
 بقنا ولا اخرج من الذاتية جميعا على ما قال المصنف في شرح الرسالة  
 ثم ان هذا القيد يدل على ان المصنف اختار مذهب الشيخ في كون  
 كون محمولات السبايل اعرافا ذاتية لموضوعاتها والية تظهير  
 كلام شارح الطالع لكن الاستناد للمحقق ستره اورد عليه  
 ان كثر اما يكون محمولا للسلب بالذاتية الموضوع عنها من الا  
 على العامة الغريبة كقول الفقهاء كل مسكر حرام وقول  
 الخاء كل ناعلا مسموم وقول الطبيب كل ذلك مغرر على الاستدلال

وقد يقال لبادى الما بعد به قبل المقاصد والمقدمات لا يتوقف عليه الشرع على وجه  
 الخبر وفقط الرغبة كقصر العلم ويان غاية وموضوعة وكان المقدمات يدركون ما يشتمل على

منه مما لا يكون اعم من موضوع العلم وصرح بذلك  
 المحقق الطوسي ايضا في نقد التبريل واقول في لزوم هذا  
 الاعتبار ايضا نظر لجهة ارجاع المحمولات العامة الى  
 العرض الذي بالقيود المختصة كما يجمع المحمولات الخاصة  
 اليه بالمفهوم المردود الاستناد ستره صرح باعتبار  
 الثاني فقدم اعتبار الاول في تكلم وهذا زيادة كلام لا  
 بسماها التمام **وقد يقال** لبادى اشارة الى اصطلاح  
 اخر في البادى سوى ما تقدم وضعه ابن الحاجب فخصم  
 الاصول حيث اطلق البادى على ما يبدى به قبل الشرع  
 في مقاصد العلم سواء كان داخل في العلم فيكون من البادى  
 دى المصطلح السابقة اذ خارجا يتوقف عليه الشرع  
 ولعل وجه الخيرة وليتم مقدمات والفرق بين المقدمات والبادى  
 دى بهذا المعنى مما لا ينبغي ان يشترط ان المقدمات خارجة  
 عن العلم لا تحت خلا والبادى فبصر **وقد** يدركون  
 في صدر كتبهم على انها من المقدمات او من البادى بالعلم الاعم

كقوله في كتابه في بيان الفرق بين المقدمات والبادى



الثانية الأولى القول لا يكون العلم الثاني المنفعة وهي ما يتشوق كل واحد الى النظر في  
الطلب ويجعل المنفعة الثالثة وهي عنوان العلم ليكون هنده اجمال ما يقتضيه  
الاسم

**الفرق** العلم ان ما يرتب على فطران كان باعنا  
للفاعل على صدره ذلك الفعل من غير غرضه غايته  
والا ليس فائدة ومنفعة وغاية فلهذا قالوا انما الله  
تم لا يعمل بالاعراض وان اشبهت على غايات ومنافع  
لا يتحقق فكانت مقصود المصداق انما هو كونه في  
صدر ركنهم فكانت سببا حاصلا على تدوين المردود الاول  
لهذا العلم ثم يقبضون بما يشبه عليه من منفعة ومصلحة  
حتى يعمل اليها عوم الطبايع ان كانت لهذا العلم منفعة ومصلحة  
سوى الغرض للباحث للواضع الاول وقد عرفت في صدر الكلام  
الغرض والثانية من العلم علم المنطق وهو الصفة فيذكر **في** الثاني  
السمي السمة العلامة وكان المقصود هذا الاشارة الى وجه  
نسبة العلم كما يقال انما سمي المنطق منطق لان المنطق يطلق  
على الظاهر وهو العلم وعلى الباطن وهو ادراك الكليات  
وهذا العلم يسمى الاول ويسمى بالثاني في مسكن السداد  
فاشتمل له اسم من المنطق فالنظر اما مصدر بمعنى يعنى

الراي المؤلف ليسكن قلب التعلم الى امر من اى علم هو لطلب فيه ما يليق

النظر يطلق على العلم المذكور بما للعلم في مدخله في  
تكميل النظر فاحتمل كانه هو داما اسم مكان كان هذا العلم  
عمل النظر ومظهره في ذكر وجه التسمية اشارة الى  
ما ينصل العلم من المقاصد **في** الرابع المؤلف لكونه تدبيرا للعلم على  
ما هو الشان في مبادئ الحاد من معرفة تلك الافعال  
بما ينال بها واما المحققون فيعرفون الرجال بالحق والحق  
بالاجابة ولم يمانا في ذي الجلال عليه السلام الله المتعال  
لانظر الحق من قاله انظر الى ما قاله هذا ومقتضى قوانين المنطق  
والفلسفة هو الحكم العظيم ارسطو رده فيها بامر اسكندر  
ولذا لقب بالعلم الاول وقبل المنطق اثر ميراث ذي القرنين  
ثم بعد فخر المترجمين تلك الفلسفات من لغة يونان الى لغة  
العرب هذا وبنها واكلها واقنعها ثانيا العلم الثاني الحكم  
ابن نصر الفارابي وقد فسرها وحررها بعد اصاعتها كتب الى  
نصر الشيخ الرئيس على بن سينا انك الله مساعدتهم الجليل  
من اى علم هو من اى خبر من اجناس العلوم **العلم**



السادس من اى مرتبة هو مقدم على ما يجب ويؤخر عما يجب السابع القسم المطلوب  
في كل باب ما يليق به

والثقلية التي تعتبر الاصلية كما يجب عن حال المنظر  
المرتبة العلم الحكمة ام لا فان قسم الحكمة بالعلم  
بأحوال الاعيان والوجوه ذات النوعية على ما هي عليه في  
نفس الامر بدور الطائفة البشرية لم يكن منها اذ ليس بجنس  
الا عن الموضوع والموضوع الذهني الموصول الى الموضوع  
او الى الموضوع ذات حروف الاعيان من النقيض المذكورة فهو  
من الحكمة ثم على التقدير الثاني فهو من القسم الحكمة النظرية  
الباحثة عما ليس وجودها بقدر تناو اختيارنا ثم هو حق  
اصل من اصول الحكمة النظرية او من فروع الآلهي المقام لا  
يسع بسط ذلك الكلام من اى مرتبة هو كما يقال ان  
مرتبة المنطق يتخلل بعد تعديلية الاخلاق وتكوين  
الفكر ببعض الهندسيات وذلك الاستدلال في بعض مسائله  
استيعابي تافه في ما نشأ من تعلم قدر صالح من العلوم  
الارضية لما شاع من كون التدوين باللغة العربية  
القسم اى قسم العلم والكتاب الى اربعين فالاو

الثالث احوال العلمانية

كما يقال ابواب المنطق تسعة الاول باب ايساغوجي  
اي الكليات الخمس الثاني التعريفات الثالث الضمائر  
الرابع القياس واخره الخامس البرهان والسادس  
الجدل السابع الخطاب الثامن المغالطة التاسع النسخ  
وبعضهم على ثمانية لان ابا با آخره فدا ابواب المنطق عشرة  
كاملة والثاني كما يقال ان كتابنا هذا مرتب على قسمين  
القسم الاول في المنطق وهو مرتب على مقدمة ومقدمات  
وخاتمة القديمة في بيان الماهية والغاية والموضوع المقصد  
الاول في مباحث الضرورات المقصد الثاني في مباحث  
التعديلات والخاتمة في اجزاء العلم القسم الثاني  
في علم الكلام وهو مرتب على كذا ابواب الاول في كذا الخ  
كما قال في التسمية ورتبه على مقدمته وذلك مقالات وخاتمة  
وهذا الثاني شائع كثير فلما كان منه كتاب **الاحياء**  
التعليمية احوال الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفوسها  
في العلم وقد اضطررت كلمة الشرح هذا ما يذكره هو الوقت

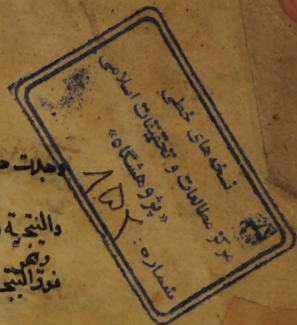


لنتبع كتب العلوم والمآخذ من شرح المطالع **وهي** التقسيم  
كان المراد به ما يتبع تركيب القياس وانه بان يقال  
ان الدور في تقسيم المطالع الى التقديرات في طرفي المطالع  
والجانبين من موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل  
واحد منهما سواء في الطرفين عليها او على الطرفين بواسطة  
او بغيره واسطة وكن في الجانبين ما سلب عنه احد الطرفين  
او سلب هو عن احد هاتين انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات  
والمحمولات فان وجدت من محمولات موضوع المطالع ما هو  
موضوع المحمول فقد حصلت المطالع من الشكل الاول او ما هو  
محمول على محمول من الشكل الثاني او من موضوعات موضوع  
المحمول من الشكل الثالث او محمول المحمول من الرابع كل ذلك  
مع اعتبار الشرايط بيجية الكمية والكيفية كن في شرح المطالع  
وقد عبر المصنف هذا المعنى بقوله اعني التكملة اي التكملة  
المفترقات احدى من فوق اي من النتيجة لانها المقصد لا  
تقع بالنسبة الى الدليل والتحليل في شرح المطالع

كثيرا ما يورد في العلوم قياسات متجهة للمطالع على القياس  
المطعنة لتساها في الكمية اعتمادا على النظر العالم بالقرابة  
اردت ان تفرق انظر الى شكل من الاشكال فميكيد التحليل  
وهو عكس التركيب فحصر المطالع وانظر الى قياس النتيجة فان  
كان فيه مقدرة فشارك المطالع بكل اجزائه فالقياس يستنتج  
وان كانت متساوية في المطالع باحد جزئيه فالقياس  
انظر الى ثم انظر الى المطالع ليميز صدك الصف من الكبري  
ذلك الجزء ان كان عكسا عليه في المطالع فهو الصف والجزء  
به فيها فهو الكبري ثم ضم الجزء الاخر من المطالع الى الجزء الاخر  
من تلك المقدرة فان كانا على احد التاليفات الاربع  
فانضم الى جنبي المطالع هو الحد الاوسط وتبين الشكل الناتج  
وان كانا على القياس عكسا فاعمل لكل واحد منهما العمل  
المدكود اضع الجزء الاخر من المطالع والجزء الاخر من المقدرة  
كما وضعت طرفي العلم في التقسيم فلا بد ان يكون لكل منهما  
نسبة المسمى ما في القياس ولا يمكن القياس من المطالع



سنة والتقدير اي من الحد والبرهان اي الطريق الى الوقوف على الحق والعربية



البرهان

وجاءت حدا مشتملا بينهما مقدم القياس وبين تلك المقدمات  
والنتيجة والاستلزام وهو عكس اي تلك المقدمات الى  
مقدمة النتيجة كما هو وجهه فصل اي فصل الحد يعني الحد  
بالتحديد بيان اخذ الحد وكان المراد المعرفة مطلقا لا نسبيا  
وذلك بان يقال اذا اردت فهم شيء فلا بد ان تفهم ذلك الشيء  
وتطلب جميع ما هو اعم منه وكل علم به من اسطره اذ غيرها  
وتفهم ايات عن العقليات بان تعد ما هو بين الثبوت  
له اذ ما يلزم من مجرد ادعاء ارتضاع نفس الهيئة اذ ما  
ليس كذلك فحينئذ عندك الجنس من المعرفة العام والمفرد من  
الخاصة ثم تطلب اي قسم استنت من اقسام المعرفة بعد اعتبار  
النسبة بالمذكورة في باب المعرفة اي طريق الى الوقوف  
على الحق اي البقير ان كان العلم علما نظريا والى الوقوف عليه  
والعمل به ان كان علما عمليا كان يقال اذا اردت الوصول  
الى البقير فلا بد ان تستعمل في الدليل صرح بعد ما فطر بشرط  
صحة الصورة اما الصورة دينا المستراد ما يحصل منها بصورة

صحة

سنة بالمقاصد

صحة وهيئة منتجة وبالع التفصيل عن ذلك حتى لا يفتقر  
بالشهورات او السمات او التسميات ولا بد من شيء صحيح  
الظن براه من لا يبع منه حتى لا يقع في مضيق الخطأ ولا يربط  
بوقفة القليل وهذا بالمقاصد اشبه اي الامر انما اشبه  
للمقاصد الفرضية بمقد ما تروى في المتأخرين له صاحب  
المطالع برودت ما سوى الحديد في بابها من الحجة ولواحق  
القياس واما الحديد فشا نزلان يد كفي مباحث المعرفة وقيل هذا  
اشارة الى العلم كونه اشبه بالفعلة بل المقصود من العلم العمل  
جعلنا الله وآياكم من الراغبين في الامرين وروى فينا بفضل

وجوده سعادة الدارين بحجته

محفل خير البرية

اجمعين له و

وعنه الكاظم

قائمه

موفق

ومعين

الحمد لله  
والصلاة على  
سيدنا محمد  
والآل الطيبين  
الطاهرين



Handwritten text in Persian script, likely a library or archival record, covering the top right portion of the page.

نسخه های خطی  
موزه مطالعات و تحقیقات اسلامی  
«پژوهشگاه»  
شماره: ۸۵۲

Handwritten text in Persian script, including a large, stylized signature or stamp, covering the bottom right portion of the page.



